بسم الله الرحمن الرحيم

original not to be removed

عدد خاص

M ay 1998. Issue No. 184
العدد ١٨٤، مايو ١٩٩٨م، محرم ١٤١٩ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

مشروع المقاومة المدنية خيار لا رجعة عنه

نجحت المعارضة في جعل قضية البحرين واحدة من اهم القضايا المطروحة امام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة خلال دورتها التي انفضت الشهر الماضي. ورجعت وفود الدول الاعضاء الثلاث والخمسين وهم يحملون ملفات مسهبة حول انتهاكات حقوق الانسان في تلك الجزيرة الصغيرة، خصوصا بعد ان فشلت الحكومة في تقديم تبريرات مقنعة لاستمرار تلك الانتهاكات. وفيما كان «خبراء» الغش والتدليس والتزوير قد تجمعوا لمنع صدور قرارات تدين النظام الخليفي كان جهاز قمعهم يكثف تعذيبه للمواطنين ويمارس الاعتقال التعسفي على اوسع نطاق. هذه التصرفات الحمقاء انعكست سلبا على جهود الحكومة فاستدعى السيد جاكوب سليبي، سفير جنوب افريقيا في جنيف ورئيس الدورة الاخيرة للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ممثلي حكومة البحرين مرتين خلال الشهر الماضي وابلغهم انزعاجه الشديد من تجاهلهم النداءات الدولية المطالبة بالتوقف عن انتهاكات حقوق الانسان واعادة العمل بالدستور. وبذلك تمكنت المعارضة من كسب الجولة بنجاح كبير وتحمست للاعداد لدورة اللجنة الفرعية لحقوق الانسان في الصيف المقبل.

الصراع المحتدم بين شعب البحرين ونظام القمع الخليفي مستمر ومتواصل ما دامت العقلية الاستئصالية هي التي تحرك سياسات الدولة، وما دام الشعب غير معترف بوجوده في نصع القرار، وما دامت السلطة ترفض اي شكل من اشكال المشاركة الشعبية والالتزام بالدستور والمواثيق الدولية التي تنظم علاقة الحاكم بالمحكومين. وقد اوضحت مداخلات المنظمات الحقوقية الدولية غير الحكومية التي القيت خلال انعقاد دورة لجنة حقوق الانسان في جنيف مدى شعور تلك المنظمات بسوء الوضع في بلادنا، ولو كان هناك نظام يبحث عن الخير والهدوء والاستقرار لاخذ تلك المشاعر ماخذ الجد ولما تحداها بممارسة المزيد منها خصوصا ما يمارسه منذ اسابيع مع الشيخ الجمري وبقية الرموز الشعبية المعتقلة. وهناك شعور عام بان الحكومة تهدف لتصعيد الضغط على الشيخ الجمري واخوته لانهاء قضيتهم بمحاكمات جائرة سريعة واصدار احكام بالسجن لمدد طويلة بحقهم، ثم التوجه الى الرموز الوطنية الاخرى للانتقام منها بسبب مواقفها من الوضع واصرارها على المطالب العادلة. ولن ينسى رئيس الوزراء المواقف التي عبرت عنها الشخصيات المحترمة مثل الاستاذ محمد جابر صباح والمحامي احمد الشملان والدكتورة منيرة فخرو والشيخ عيسى الجودر والحاج عبد الله فخرو وبقية الرموز الوطنية التي وقعت على العرائض العديدة او الرسائل الموجهة الى الامير نفسه. كما ان رئيس الوزراء يعتبر اصرار لجنة العريضة الشعبية على مقابلة الامير لتسليم العريضة تحديا كبيرا لسلطته وسياساته وتهديدا لامن الدولة، وبالتالي فان جهاز القمع منهمك في إعداد ملفات لقضايا قضائية يزمع رفعها ضد هؤلاء الاحرار بعد محاكمة الشيخ الجمري. وهناك رفض شعبي ودولي لتلك المحاكمة خصوصا بعد ان تاكد تعريض الشيخ الجمري لتعذيب نفسي وجسدي كبير في الاسابيع الاخيرة. واعتبرت كلمات عادل فليفل الهابطة التي وجهها للشيخ الجمري بالاعتداء على عرضه قمة ما يمكن ان تصل اليه وقاحة النظام واساليب بطشه، حيث هدد هذا العالم الكبير الذي يعتبره قطاع كبير من شعب البحرين رمزا دينيا وسياسيا وتجسيدا لطموحاته وآماله تحديا حقيقيا لقيم المجتمع واخلاقه.

ان المحنة تتصاعد مع مرور الوقت بسبب اصرار رئيس الوزراء على الرفض المطلق للمطلب الشعبي المتمثل باعادة العمل بدستور البلاد، ويتصاعد معها التوتر الداخلي الذي لا تنحصر اثاره على الوضع الداخلي بل تمتد الى مساحات جغرافية واسعة. ولم يعد الوضع يحتمل التاخير او التململ في مجال البحث عن حل سلمي للازمة قبل ان تصل الى نقطة اللاعودة. فلدى الشعب من مقومات الاستمرار الشيء الكثير خصوصا اذا شعر انه خسر كل ما لديه من امن ومن مقومات الحياة المادية الضرورية للبناء والتنمية. وربما يشعر رئيس الوزراء ان القبضة الحديدية التي يمارسها سوف تنهي الانتفاضة الشعبية، ويتناسى ان القمع لا يحل المشكلة خصوصا مع وجود مئات المواطنين المبعدين من ارضهم، ومهما حاول النظام فان الاصوات لا يمكن ان تخفت تماما لان صوت الحق اعلى من صوت اسلحة القمع والتدمير والتخريب. ولا بد ان رئيس الوزراء شعر من خلال تجربة جنيف الاخيرة ان منع صدور قرار يدين حكومته كلف الدولة الشيء الكثير وكان عليها ان تبعث المرتزق البريطاني ديفيد جامب كمستشار للوفد الرسمي ليقوم بتوجيه وكيل وزارة الخارجية والمدعي العام، عيسى بوخوة وبقية اعضاء الوفد، كما لو كانوا اطفالا بيديه. وشعر الحاضرون في

التتمة ص ٨

○ منعت وزارة الداخلية نادي العروبة من اقامة محاضرة للدكتور علي فخرو، سفير البحرين في فرنسا، بدون ذكر الاسباب. وكان النادي يزمع عقد المحاضرة في ٢٠ مايو، تحت عنوان: «انا المواطن العربي، ماذا افعل؟». وجاء المنع في رسالة من المؤسسة العامة للشباب والرياضة موقعة من قبل رئيسها، الشيخ عيسى بن راشد ال خليفة. وسبق للحكومة ان حلت مجلس الادارة المنتخب لجمعية المحامين بسبب بعقد ندوة مرخصة رسميا تطرقت الى اوضاع المنطقة عموما واوضاع البحرين بشكل خاص.

○ كما منعت وزارة الداخلية رجل الاعمال، محمد جلال، من توزيع جائزة سنوية مقدمة من البنك الاهلي الى المواطنين بحجة ان ذلك من اختصاص الحكومة وليس الافراد. ومحمد جلال رجل اعمال معروف وقريب من الحكومة، ولكن سياسة العسكرة التي ينتهجها رئيس الوزراء تعتمد مبدأ تأميم كل الفعاليات ومنع اي نشاط شعبي خارج اطار السلطة.

○ كان الخبر الاهم خلال الشهر الماضي تكثيف الضغوط على الشيخ عبد الامير الجمري، المعتقل منذ يناير ١٩٩٦، لاجباره على «اعترافات» معدة سلفا تحمله مسؤولية الانتفاضة الشعبية بكل تبعاتها. وقد حاول المعذب عادل فليفل اجبار الشيخ على التوقيع مستعملا ابشع الوسائل والضغوط والممارسات غير الانسانية بما في ذلك التهديد بالاعتداء على العرض وقتل ابنائه وقتله شخصيا. ولكن الشيخ بقي صامدا ورفض تلك التهديدات ولم يوقع «الاعترافات» المطلوبة منه امام قاضي التحقيق. ويتعرض الآن لتعذيب نفسي وجسدي شديد، ادى الى نقص وزنه ستة كيلوجرامات في بضعة اسابيع. وهناك خشية على حياة الشيخ اذا استمر التعذيب خصوصا انه يعاني من امراض عديدة. ونقلت قضيته الى المجتمع الدولي من خلال منظمات حقوقية وحكومات ذات علاقة وثيقة بآل خليفة.

○ طرحت قضية انتهاكات حقوق الانسان في البحرين بقوة امام لجنة حقوق الانسان في جنيف، وتحدثت منظمات دولية عديدة عن ذلك، كما تطرق المقررون الخاصون الى الوضع مشيرين الى استمرار الاعتقال التعسفي والتعذيب والتمييز ضد المرأة وانتهاك حقوق الطفل وغير ذلك من الانتهاكات المتكررة. ويتوقع استمرار الضغط الدولي على حكومة البحرين في الشهور المقبلة حيث اصبحت مطالبة بالتوقيع على المعاهدات الدولية ومنها ما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وحاولت الحكومة الادعاء بان عدم صدور قرار من اللجنة يعني نظافة سجلها في مجال حقوق الانسان ولكن مصادر داخل الامم المتحدة اكدت ان الوضع ليس كذلك. وقال رئيس الدورة، السيد جاكوب سليبي، وهو سفير جنوب افريقيا في جنيف، انه منزعج كثيرا من الوضع في البحرين وانه استمع الى افادات من بحرينيين ازعجته كثيرا خصوصا منعهم من العودة الى وطنهم. وقال انني عانيت كثيرا من المنع من العودة الى البلاد خلال سنوات النضال ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا. ووزع خلال الدورة كتيب من ٣٢ صفحة مليئة بصور ملونة حول التعذيب والعقاب الجماعي وتخريب الممتلكات الخاصة. وقد نال الكتيب استحسان الكثيرين وانهالت الطلبات عليه من ممثلي الدول والمنظمات الحقوقية الدولية.

○ قامت الحكومة الشهر الماضي بحملة اعتقالات واسعة غير مبررة، بلغت ، حسب بعض التقارير، حوالي ٣٠٠ شخص. وشملت عددا من المعروفين باصواتهم الرخيمة خلال موسم العاشوراء الذي ترفع خلاله شعارات دينية ووطنية. وطلب من عدد منهم التوقيع على تعهد بعدم ترديد الشعارات خلال الموسم والا تعرضوا للاعتقال والتعذيب. واستمر عدد المعتقلين في التصاعد. وقال مصدر مسؤول بمنظمة الصليب الاحمر الدولية ان عدد المعتقلين الذين زارتهم اللجنة خلال العام الماضي (١٩٩٧) بلغ اكثر من ١٥٠٠ سجين، وهو رقم تجاوز عدد الذين تمت زيارتهم في العام السابق، ومؤشر على استمرار الاعتقال العشوائي. وقال المصدر ان امام حكومة البحرين مشوارا طويلا لتحسين سجلها في مجال حقوق الانسان، بدون ان يسهب في ذلك.

Voice of Bahrain: Fax: + (44) 171 278 9089. E.mail: 100542.1623@compuserve.com

يوميات الانتفاضة في شهر ابريل ١٩٩٨

٢ ابريل

● تكثفت الضغوط الدولية في جنيف على حكومة البحرين بخصوص انتهاكاتها الوحشية لحقوق الانسان. وتعددت المنظمات الدولية التي شجبت الحكومة بشكل واضح وصريح، وطالبت المجموعة الدولية بممارسة ضغوط حقيقية على نظام الحكم الذي يمعن يوميا في انتهاكه لابسط مبادىء الحرية. ففي يوم امس تحدثت مؤسسة «فرنسا الحرية» التي ترأسها دانيال ميتران في اطار المادة الثامنة من جدول اعمال لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وجاء في الكلمة ما يلي: «في الدورة الاخيرة للجنة الفرعية لحقوق الانسان اكدت «فرنسا الحرية» بقوة على النتائج المأساوية التي تمارس من خلال قانون امن الدولة على الاشخاص المعتقلين في البحرين. وقد لاحظنا بالخصوص الظروف التي اعتقل فيها مواطنون كثيرون وعذبوا جسديا ونفسيا قبل ان يقدموا لمحكمة امن الدولة الاستثنائية التي لا يسمح باستئناف احكامها. ان هذه الخروقات الدائمة لحقوق الانسان واستخدام التعذيب وانعدام امكانية الاستئناف هي التي دفعت بالتالي اللجنة الفرعية للتصويت على قرار حازم ضد هذه الدولة. سيدي الرئيس: ان اللجنة لا يسعها الا ان تفعل الشيء نفسه وتدين باكبر حزم وقوة دولة البحرين، وان تطلب منها ان تبرهن على ارادتها وقدرتها على وضع حد لهذه الخروقات الفاضحة لحقوق الانسان».

● ووجهت منظمة هيومن رايتس ووج الامريكية خطابا للجنة حقوق الانسان حول البحرين لمناقشة قضية البحرين تحت البند ١٥ من جدول اعمال اللجنة. وجاء في الخطاب ما يلي: «في ١٤ اغسطس ١٩٩٧ عبرت اللجنة الفرعية التابعة للامم المتحدة حول منع التمييز وحماية الاقليات، عن «قلقها العميق ازاء الانتهاكات المنتظمة والكبيرة» في البحرين. وما تزال حريات التجمع والانتماء السياسي ممنوعة. وهناك عدد من القادة الشيعة الناشطين من اجل اعادة المجلس الوطني المنتخب يقضون العام الثالث في السجن بدون محاكمة، في زنزانات انفرادية في اغلب الاحيان. وقد استدعي قادة العريضة الشعبية للتحقيق في يوليو وديسمبر واصبحت اوضاعهم مهددة بعد ان طلبوا السماح بتقديم العريضة التي وقع عليها ٢١,٧٥١ مواطنا الى الامير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة لحثه على اعادة المجلس الوطني واطلاق سراح السجناء السياسيين. وما تزال منظمة هيومن رايتس ووج تستلم تقارير حول اشخاص يعتقلون تعسفيا ويعتدى عليهم جسديا من قبل قوات الامن، ومحاكمات امام محكمة امن الدولة التي لا تتوفر اجراءاتها على ابسط معايير المحاكمة العادلة والتي لا تسمح باستئناف احكامها. وفي يونية ١٩٩٧ توفي في السجن عالم دين كفيف البصر، الشيخ علي النتشاس، الذي كان معتقلا منذ فترة طويلة بدون محاكمة بسبب ان محاضراته اعتبرت «سياسية»، ووجهت انتقادات بسوء معاملته وتجاهل احتياجاته الصحية. وشهد العام الماضي اعتقال اعداد اضافية من الافراد بسبب الكتابة على الحيطان او امتلاك مواد مكتوبة تعتبرها الحكومة عدائية. وشددت الحكومة ضغوطها على محامي الدفاع للامتناع عن اعطاء معلومات حول الاعتقالات او محاكمات امن الدولة للصحافة او مراقبي حقوق الانسان في الخارج، وهددت بعض المحامين بسحب ترخيص عملهم اذا استمروا في ذلك. وبسبب مراقبة الحكومة للهاتف والفاكس والانترنت والعقوبات الصارمة ضد من يقوم بـ بث اخبار كاذبة او تصريحات ليس لها اساس» اصبح اغلب البحرينيين يخافون من مناقشة الوضع مع المراقبين الدوليين. واتخذت الحكومة خطوات اضافية لمنع المعلومات حول الوضع في البحرين من الوصول الى العالم الخارجي. واصدرت اجراءات تمنع البحرينيين الموظفين لدى وسائل الاعلام المحلية الخاضعة للحكومة من العمل مع وكالات انباء عالمية، الامر الذي اثر على هيئة الاذاعة البريطانية كمصدر للمعلومات التي لا تخضع للرقابة. وفي يونيو ١٩٩٧ طردت الحكومة مراسلة وكالة الانباء الالمانية التي كانت آخر وكالات الانباء الغربية التي تمتلك مكتبا فيي البحرين بعد ان نشرت مشاهداتها الحية لثلاثة ايام من المواجهات الكثيفة بين المتظاهرين وقوات الامن وتقاريرها بخصوص وفاة اثنين في اثر تقارير عن ممارسة الضرب من قبل ضباط الامن. وقد دأبت الحكومة على نسب الاضطرابات الى «ارهابيين» مدعومين من الخارج، وهي صفة تطلقها على المعارضة بدون تمييز. وترفض الحكومة كذلك السماح بعودة المواطنين الذين يعيشون في الخارج الذين يعبرون عن وجهات نظر غير مقبولة. ولا يسمح بقيام منظمة لحقوق الانسان، وقد رفضت الحكومة اي طلب من المنظمات الحقوقية الدولية لزيارة البلاد لفحص الوضع. ان منظمة هيومن رايتس ووج تحث اللجنة على التعبير العلني عن قلقها ازاء الممارسات القمعية البحرينية. كما نحث مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي والمقرر الخاص حول حرية الرأي والتعبير ان يبحث الاوضاع في البحرين».

● وقد نشط العاملون في مجال حقوق الانسان البحرينيون منذ انعقاد الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف، والتقوا وفودا حكومية وغير حكومية، وحظوا بتعاطف الكثيرين بشكل لم يكونوا يتوقعونه. وشوهد البريطاني ديفيد جامب، الذي يلعب دورا كبيرا لتحسين صورة النظام الارهابي في البحرين، وهو يدير اجتماعات الوفد الحكومي الذي يتشكل من مسؤولين سياسيين وامنيين وبينهم المدعي العام، عيسى بوخوة.

● واصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب يوم امس بيانا حول اعتقال عبد النبي عبد الوهاب ربيع، ٥٠، وابنته، رباب، ٢٢. وجاء في البيان ما يلي: «لقد اعتقلا في ٢٥ مارس فجرا بمنزل السيد عبد النبي عبد الوهاب ربيع بمنطقة سترة. وقامت مجموعة من ضباط الامن باقتحام المنزل واستباحوا ممتلكاته ودمروا ما فيه، ثم اعتقلوا الشخصين المذكورين واخذوهما الى مكان غير معروف. ان رباب عبد النبي عبد الوهاب ربيع ام لطفلين عمرهما اربع وست سنوات وزوجها معوق. وقد اخبر ضباط الامن عبد النبي انهم يعتقلونه لان بعض الفتيات شوهدن وهن يلجأن الى منزله. وهناك خشية من احتمال تعرضهما للمعاملة السيئة خلال اعتقالهما. ولعبد النبي ابن، علي، ١٧، وهو طالب معتقل منذ اكثر من عام بدون تهمة او محاكمة. اما ابنته ليلى، ١٧، فقد امرت من قبل وزارة الداخلية مع ثلاث فتيات اخريات بالمثول امام محكمة امن الدولة في ٢٨ مارس، بتهمة المشاركة في مسيرة بمنطقة سترة في ٢٦ مارس ١٩٩٧. كما قيل ان منزل العائلة تعرض للاقتحام والاستباحة عدة مرات خلال العامين الاخيرين. وطالب البيان بالكتابة الى السلطات البحرينية للمطالبة بضمان الامن النفسي والجسدي للسيد عبد النبي وابنته رباب، واصدار امر باطلاقهما اذا لم توجه لهما تهمة، واذا كانت هناك تهم فيجب تقديمهما لمحاكمة حيادية وعادلة مع ضمان الحقوق الاجرائية في كل الاوقات، وضمان الالتزام بحقوق الانسان والحريات الاساسية طبقا للقوانين المحلية والمعايير الدولية.

● وعلم ان عناصر وزارة الداخلية اقتحمت المنازل بمنطقة جبلة حبشي في الساعات الاولى من صباح ٢٩ مارس واعتقلت كلا من: مجيد عبد العزيز، ٢٣، سلمان عبد العزيز، ١٩، محمد عبد الهادي سلمان، ١٩، واحمد حبيب، ١٨.

٤ ابريل

حدثت احتجاجات شعبية يوم الاربعاء الماضي (الاول من ابريل) بمناسبة ذكرى السبت الاسود، وهو اليوم الذي اطلقت فيه قوات الامن النار على المواطنين بمنطقة بني جمرة في العام ١٩٩٥ وقتلت اثنين منهم. ففي منطقة الديه احرقت اطارات السيارات في الشارع العام، وحدث الامر نفسه في منطقتي بني جمرة وسترة. وانتشرت الشعارات المكتوبة على الحيطان بكثافة في اغلب المناطق.

● واعتقل في الساعات الاولى من صباح ٢٩ مارس المواطن السيد محمد السيد علي، ١٩، من منزله. كما اعتقل سلمان مهدي سلمان، ١٦، مساء السبت الماضي (٢٨ مارس) ولم يعرف عنه اي شيء حتى الآن. وما يزال علي قمبر، ٢٤، الاخ الاصغر للشهيد عيسى قمبر معتقلا منذ ان ان اختطفته قوات الامن قبل الذكرى الثانية لاستشهاد اخيه بأيام. وجاء الاعتقال في محاولة يائسة لمنع التفاعل الشعبي مع الذكرى الحزينة. وهناك خشية على حياة هذا الشاب الذي يريد جهاز الامن الانتقام من عائلته.

● وفي ٣٠ مارس اعتقل عيسى عبدالكريم، ٢٤، على عبدالله القصاب، ١٨، والسيد حسين السيد مهدي، ٢١، من البلاد القديم. واعتقل من بني جمرة كل من حسين علي،٢٠ ، ومحمود محمد علي، ٢١، احمد جعفر علي، ٢٢، وحسين احمد طاهر فتيل، ٢٠. كما اعتقل محمد علي سلمان، ١٥، من اهالي كرباباد.

● وفي جنيف شوهد الوفد الحكومي المكون من اربعة عشر شخصا يترأسهم البريطاني دايفد جمب وهم يسرقون منشورات المعارضة ويخفونها عن انظار الآخرين بعد ان رأوا فيها قوة في المنطق وبلاغة في التعبير وصدقا في الطرح ودقة في المعلومات، بالاضافة الى ما رأوه من شدة الاقبال عليها. ويسود الوفد شعور عام بخيبة الامل بعد تكرر الشجب الدولي لممارسات الحكومة ضد ابناء البحرين. ولوحظ ان احمد الحداد، السفير البحريني في جنيف، اصبح مهمشا بشكل كبير ولا يستبعد ان يقال من منصبه بعد فشل المحاولات الحكومية لمنع الاهتمام الدولي بما يجري في البلاد.

● وكانت منظمة فرانس ليبرتي اول من طرح موضوع البحرين خلال المناقشات في ١ ابريل. وقام المدعو سعيد الفيحاني بالرد على فرانس ليبرتي (في ٢ ابريل) بدلا من احمد الحداد وقال بان حكومته لم تعذب اي شخص قط كما انها لم تضع اي شخص ما في الحبس الانفرادي. كما اتهم الفيحاني القسم المعتقل من شعب البحرين بالتطرف والارهاب وان حكومته تطبق القانون ضدهم. غير ان الوفود الدولية استخسفت ما قاله الممثل الحكومي، وتوافد العديد منهم على افراد المعارضة للتعرف على المزيد مما يجري في البحرين. وقام الوفد الحكومي بالاحتجاج لدى الوفود الرسمية العربية وبعض الوفود الاجنبية التي اجتمعت مع افراد المعارضة. وسمع احد افراد الوفد الحكومي وهو يقذف بالكلمات البذيئة ضد احد افراد المعارضة بسبب الاقبال المتزايد من قبل الوفود للاستماع لما تقوله المعارضة.

● وجاءت الصفعة الثانية من مقرر الامم المتحدة الخاص بالتعذيب السيد نايجيل رودلي الذي قدم تقريرا حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين جاء فيه ما يلي: "بمقتضى رسالة مؤرخة في ١٧ نوفبر ١٩٩٧ احال المقرر الخاص ادعاءات مفادها ان ياسر عبد الحسين علي الصايغ قد اوقف اثناء وجوده في منزله بمنطقة جدعلي في المنامة من جانب قوات الامن في ٥ ديسمبر ١٩٩٦ واثناء استجوابه في دائرة التحقيقات الجنائية بالعدلية من قبل موظفين اثنين معينين حول اشتراكه المزعوم في انشطة سياسية زعم انه علق من يديه وتلقى لكمات في مستوى المعدة وتعرض للضرب باستخذام الفلقة. وقيل ايضا انه هدد بتعريضه لصدمات كهربائية وخلع اظافر اصابعه. وافيد ايضا بانه تم ابقاؤه هو واربعة محتجزين آخرين في مرحاض اثناء زيارة اللجنة الدولية للصليب الاحمر الى ان ترك الوفد. ونتيجة للتعذيب افيد بانه يعاني من آلام في ظهره وقدميه ومن مشاكل نفسية ايضا. وفي ٢٧ مارس ١٩٩٧ وجه المقرر الخاص نداء عاجلا في ما يخص السيد جلال السيد علوي شرف الذي افيد بانه القي عليه القبض اثناء وجوده في منزله بالدراز في ٦ مارس ١٩٩٧ وانه اقتيد الى مجمع القلعة في المنامة. واشارت التقارير الى انه رهن الحبس الانفرادي، وضرب اثناء عمليات استجوابه. وانكرت الحكومة بشدة في رد مؤرخ في ١٥ نيسان ابريل ١٩٩٧ سوء معاملة السيد جلال السيد علوي شرف، وأكدت للمقرر الخاص حصول المحتجز على الرعاية الملائمة فضلا عن حقه في تلقي الزيارات. وفي ٤ ابريل ١٩٩٧ وجه المقرر الخاص نداء عاجلا في ما يخص علي حسن يوسف الذي افيد بانه القي القبض عليه في جدحفص في ١٦ فبراير ١٩٩٧. وافيد بانه رهن الحبس الانفرادي في سجن المنامة منذ ذلك الوقت. وانكرت الحكومة بشده في ردها المؤرخ في ٢٨ ابريل ١٩٩٧ ادعاءات سوء المعاملة، وصرحت بانه تم الافراج عن علي حسن يوسف بكفالة في ١٦ ابريل ١٩٩٧. ووجه المقرر الخاص نداء عاجلا في ٧ اكتوبر ١٩٩٧ في ما يخص محمد أحمد شفيعي الذي زعم ان مسؤولين في المخابرات قد القوا القبض عليه في ٢ سبتمبر ١٩٩٧ في مدينة حمد. واشارت التقارير الى انه رهن الحبس الانفرادي في مجمع القلعة في المنامة". وطالب مقرر الامم المتحدة حكومة البحرين وعلى صعيد آخر أصدرت منظمة حقوق الانسان في البحرين

يوميات الانتفاضة في شهر ابريل ١٩٩٨

ولجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بيانا مشتركا حول مصادقة حكومة البحرين على العهد الدولي لمنع التعذيب. وقال البيان ان الحكومة سبق لها ان وقعت على معاهدة منع كل اشكال التمييز العنصري في مارس ١٩٩٠ واتفاقية حقوق الطفل في ١٩٩٢، ولكنها لم تلتزم ببنود هذين الميثاقين، وانتهكت اغلب بنودهما ولم تقدم التقارير الدولية المطلوبة منها حسب ما تنص عليه تلك المواثيق. وطالب البيان حكومة البحرين بالغاء تحفظها على المادتين ٢٠ و ٣٠ وتنفيذ المواثيق الدولية التي صادقت عليها، والمصادقة على المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية بدون تحفظ.

٦ ابريل

● نظم المواطنون البحرينيون في لندن صباح اليوم اعتصاما قويا امام السفارة البحرينية للتنديد بسياسات القمع والارهاب الحكومية والتضامن مع المعتقلين السياسيين والمطالبة بالغاء القوانين التعسفية خصوصا قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة السيئة الصيت. وشارك في الاعتصام عدد من الرجال والنساء رافعين الشعارات الوطنية المطالبة بتلبية المطالب الوطنية العادلة ومن بينها اعادة العمل بدستور البلاد. ووزع خلال الاعتصام عدد من المنشورات والكتب الملونة التي تحمل صورا من معاناة شعب البحرين المظلوم. وعبر الكثيرون من المارة من بريطانيين وغيرهم عن تضامنهم مع شعب البحرين في نضاله ضد الاستبداد الخليفي.

● وفي الوقت الذي استمر فيه الشجب الدولي للارهاب الحكومي والانتهاك المستمر لحقوق الانسان استمرت تلك الانتهاكات في تحد واضح للقوانين الدولية. فقد اعتدت قوات جهاز القمع على منزل السيد عبد النبي بمنطقة سار، وروعت عائلته واعتقل ابناؤه. ففي الساعات الاولى من صباح ٣٠ مارس حاصرت عشر سيارات خاصة مليئة بالمعذبين واربع سيارات شرطة وسيارة نجدة منزل المواطن المذكور واعتقل ثلاثة من ابنائه هم: السيد رضي، ٢٨، (موظف بادارة المياه)، السيد محمد، ٢٥ (طالب جامعي)، والسيد حسين، ١٥ (طالب بالمدرسة). وبعد اعتقال دام اكثر من ٢٤ ساعة افرج عن الاخوين الكبيرين بعد تعذيب وحشي، وما يزال الثالث معتقلا حتى الآن ويخضع لتعذيب شديد. واعتدت القوات الحكومية على المنازل المجاورة مثل بيت الحاج حسن علي الكليتي، وتم تدمير بعض محتوياتها. واعتقل من المنطقة نفسها كل من: السيد محمد ومحمد عبد الله وعدنان عبد الجليل. كما استدعي السيد جلال القصاب الى مركز التعذيب. واعتقل كل من چ حسن مكي خلف، ١٥، السيد علوي السيد مجيد، ١٦، هشام محمد حسن، ١٦، السيد جلال السيد علوي، ٢٤، السيد سامي السيد علوي، ١٧ (اعتقل في الساعات الاولى من صباح الاحد ٣٠ مارس وافرج عنه يوم الاثنين بعد تعذيب وحشي، وحدث الامر نفسه للمواطن عبد الغني حسن منصور، ٢٨.

● وعلم من جهة اخرى ان محكمة امن الدولة ارتكبت جريمة كبيرة بمحاكمتها خمس مواطنات بدون اي مبرر قانوني. فقد قرأ القاضي الاحكام التي اعدت له سلفا وذلك بسجن المواطنات ثلاثة شهور مع وقف التنفيذ. والسبب انهن شاركن في مسيرة سلمية تطالب باعادة العمل بدستور البلاد قبل عام واحد. والمواطنات هن: امل محمد عبد الوهاب ربيع، مريم احمد علي، ليلى عبدالنبي عبد الوهاب ربيع، احلام السيد مهدي حسن علي. وهؤلاء الاربع من منطقة سترة. وحكم على مواطنة خامسة هي جليلة السيد عدنان شبر (من منطقة كرباباد) بالحكم نفسه. ووجهت لهن تهمة التجمهر في مكان عام وحمل لافتات وترديد عبارات معادية للنظام السياسي القائم في البلاد، حسب ما جاء في لائحة الاتهام. وحسب المواثيق الدولية ودستور دولة البحرين فان ممارسة نشاط سياسي من هذا النوع لا يعتبر جرما لانه تعبير عن الرأي. وقد كفل دستور البلاد حرية التجمهر الذي أصبح الآن حقا ممنوعا. وبرغم هذه المخالفات الصريحة يذهب وزير الخارجية ومعه غازي القصيبي، وكيل الوزارة، وكذلك ديفيد جامب الى جنيف للدفاع عن سجل الحكومة الخليفية في مجال حقوق الانسان مدعين ان كل ما تقوم به الحكومة يستند الى القوانين الدولية.

● وعلم ان الشاب شعيب حسن متروك، ٢٥، حكم عليه بالسجن ثلاثة شهور وذلك في ٣٠ مارس الماضي، ولكن لم يفرج عنه بالرغم من انه قضى حتى الآن سبعة شهور منذ اعتقاله. وقد فرضت المحكمة عليه ضريبة قدرها ١٠٠ دينار، واذا لم يدفعها فسوف تمدد مدة الحكم الصادرة بحقه.

● واعتقل من منطقة بني جمرة في الايام الاخيرة خمسة اشخاص على الاقل لم تتوفر اسماؤهم بعد. واطفأ عدد من المناطق الانوار بمناسبة يوم السبت الاسود في الاول من ابريل وهو اليوم الذي اعتدت فيه القوات الحكومية على منطقة بني جمرة وقتلت اثنين من المواطنين ظلما وعدوانا.

● وعلى صعيد اخر اصبح الآباء يخشون على ابنائهم بشكل كبير اذا اعتقلوا بمركز الخميس للتعذيب. فهذا السجن يضم اشخاصا من أسوأ المعذبين والجلادين في مقدمتهم القاتل خالد الوزان الذي مزق جسد سعيد الاسكافي قبل حوالي ثلاثة اعوام. ويعمل معه في التعذيب كل من علي الفاضل وعبد الله خليفة وطلال يوسف والجلاد الشهير سامي.

● وعلى من جهة اخرى ان حكومة البحرين منزعجة جدا من وكالة انباء الاسوشيتد برس بعد نشرها يوم السبت الماضي (٤ ابريل) تقريرا اخباريا طويلا عبر خدمتها الاخبارية، حول الوضع في البحرين. وكان التقرير قويا حيث اكد على المطالب المشروعة لشعب البحرين وتحدث عن استمرار الازمة واصرار المواطنين على مطالبهم العادلة وفشل الحكومة في القيام باي اجراء لتحسين الاوضاع الاقتصادية مقتصرة على الحل الامني وحده. وانتهى التقرير بالاستشهاد باحد الشعارات المكتوبة على احد جدران منطقة الشاخورة: «اقتلونا فلن نتوقف». وكانت الحكومة قد طردت في شهر يوليو الماضي الآنسة اوتي ماينيل، مراسلة وكالة الانباء الالمانية، بعد نشرها تقارير محايدة ازعجت هندرسون ورئيس الوزراء. وليس معلوما ما سيقوم به ديفيد جامب تجاه وكالة الاسوشيتد برس هذه المرة.

● وقد أصدرت المعارضة كتابا ملونا بالصور من ٣٢ صفحة يحتوي على مشاهد مما تمارسه قوات القمع الخليفية ضد شعب البحرين. وعنوان الكتاب هو: «مشاهد من ارهاب الدولة Images of State Terrorism». وقد حظي باعجاب المنظمات الحقوقية الدولية في جنيف.

٨ ابريل

● استهلت الحكومة هذا الشهر بما يسمى «كذبة نيسان» فنشرت صحفها في الاول منه خبرا كاذبا جملة وتفصيلا مفاده ان فاروق ابو عيسى، الامين العام لاتحاد المحامين العرب، «اكد ان قرار حل مجلس ادارة جمعية المحامين البحرينيين ولجوء اعضاء مجلس الادارة الى المحكمة واستمرار جمعية المحامين البحرينيين في اداء مهامها والعزم الواضح في القرار الحكومي باجراء انتخابات تسفر عن مجلس جديد كل ذلك في مجمله ظاهرة حضارية». وما ان سمع الاستاذ فاروق ابو عيسى بما نسب اليه زورا وافتراء حتى بعث رسالة في ٤ ابريل الى كل من: الدكتور عباس هلال والاستاذ حسن رضي والاستاذ علي الايوبي والاستاذ احمد الذكير والاستاذ راشد الجار والاستاذ محمد احمد اكد فيها ان ما اشارت اليه صحيفتا «الايام» و «اخبار الخليج» في الاول من ابريل انما هي محرفة ومغرضة وغير متسقة مع ما صدر عن الامانة العامة والمكتب الدائم بخصوص القرار التعسفي الضار بحل مجلس ادارة الجمعية وتعيين مجلس ادارة جديد من قبل الوزارة، وان الامين العام واتحاد المحامين العرب يقفون الى جانب استقلال النقابات الاعضاء في الاتحاد وحرية المحامين في انتخاب مجالسهم القائدة، وان الامانة العامة والمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب قد جمد عضوية الجمعية بعد القرار التعسفي المتخذ ضدها تاكيدا على رفضه لمثل هذه القرارات التعسفية.

● وفي جنيف استمر نشاط المعارضة البحرينية في كشف الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان على ايدي معذبي آل خليفة. وقد احتوى تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، السيدة رادهيكا كوماراسوامي المقدم وفقا لقرار اللجنة ١٩٩٧/٤٤، فقرة حول البحرين جاء فيها ما يلي: «ادعي في يوم ٢٩ فبراير ١٩٩٦ بالقاء القبض على ثماني نساء من: منى حبيب الشراخي، زهرة سلمان هلال، ايمان سلمان هلال، نعيمة عباس، هدى صالح الجلاوي، مريم أحمد المؤمن، زهرة عبد علي، ونازي كريمي، وزج بهن في السجن بمعزل عن الآخرين، وانهن يواجهن خطر التعذيب. ويعتقد ان القبض عليهن قد تكون له علاقة بمطالب علنية صادرة عنهن من أجل الافراج عن سجناء سياسيين، اثنان منهم زوجا اثنتين من المعتقلات». وهناك المزيد من البيانات والمداخلات حول الوضع في البحرين التي نشرت والتي لم تنشر بعد.

● هذا في الوقت الذي استمرت فيه الاعتقالات التعسفية في مناطق عديدة من البلاد. فقد اعتقل من منطقة الدراز كل من: جعفر الدرازي، وفوزي الدرازي، وهما من المعروفين في مجال ترديد الهتافات في المواكب الدينية، ويعتقد ان اعتقالهما مرتبط بسياسة الحكومة لمنع التعبير الحر عن الراي خلال موسم العاشوراء الذي يبدأ في نهاية هذا الشهر. واعتقل من منطقة البلاد القديم فاضل البلادي واخوه، عبد الله. ومن منطقة سار اعتقل كل من: هاشم محمد حسن، ١٥، السيد علوي السيد رضي، ١٧، حسن مكي حسن، ١٥. ومن منطقة المعامير: حسن عاشور مدن، ١٥، علي ملا جعفر عتيق، ١٣. كما اعتقل تعسفيا عدد من الاطفال من منطقة واديان بسترة وذلك في ٦ ابريل. واعتدت قوات الامن على منزل المواطن عبد النبي عبد الله صالح في الساعات الاولى من فجر ذلك اليوم واعتقلت ولديه ابراهيم، ١٣، وجاسم، ١٥. وفي الليلة نفسها اعتقل محمد ابراهيم طلاق، ١٦. واعتقل في اليوم التالي اطفال اخرون عرف من بينهم: خضير رضي خضير، ١٣، حسين حسن الحادي، ١٦، علي سلمان طلاق، ١٥. وبعد ساعات من اعتقالهم جيء بهم وهم يعانون من اثار التعذيب الوحشي على اجسادهم ومعهم الجلاد راشد الحمد الذي يعمل معذبا بمركز التعذيب في سجن النبيه صالح، وامروا بافتعال اعمال حرق ليتم تصويرهم. واطلق في وقت لاحق سراح كل من ابراهيم عبد النبي، ١٣، ومحمد ابراهيم طلاق، ١٦ بعد تعذيب وحشي على يدي راشد الحمد ونبيل صليبيخ بأمر من مدير المركز الوكيل ناصر المسلم.

● واعتقل من منطقة بني جمرة كل من: شاكر جعفر زيد، ٢٦، حسين محمد خير، ٢٣، حسين احمد طاهر، ١٩، حسن عطية حسن، ٢٥، محمود محمد علي حبيب، ١٩، حسين علي جاسم، ٢٠، احمد جعفر فتيل، ١٩، فاضل عباس البصري، ١٩. ومن منطقة الدراز اعتقل في الايام التي سبقت العيد كل من: حسين علي ابراهيم، ٣٠، صادق محسن علي ناصر، ٢٢، سلمان يوسف داود، ٣٣، حسن محد الخضر، ٢٠، السيد حسين السيد قاسم، ١٩، جعفر عبد الله المتغوي، ٤٠، صادق المرزوق، ١٤ (افرج عنه بعد ثلاثة ايام من التعذيب المستمر). واعتقل من منطقة الحجر الرادود فاضل عبد الله عياد، ٢٤.

● وسمعت اصوات انفجار اسطوانات الغاز مساء امس الاول في عدد من المناطق مثل الديه والسنابس. وخرج اهالي الدراز واشعلوا النار في اطارات السيارات وكتبوا الشعارات بكثافة على الجدران. كما خرج يوم امس مواطنو منطقة الديه وحرقوا اطارات السيارات وعبروا عن استيائهم لمحاكمة النساء البريئات. وغابت مظاهر الفرح بمناسبة العيد حيث اعلن المواطنون عن تضامنهم مع المعتقلين خصوصا الشيخ الجمري الذي يقضي السنة الثالثة في زنزانته. وفشلت الحكومة في اظهار بادرة حسنة تجاه الشعب، ولم تطلق مئات المعتقلين، بل بادرت باعتقال اعداد اضافية من الابرياء.

١٤ ابريل

● نشرت صحيفة «القدس العربي» اللندنية هذا اليوم مقالا مهما للاستاذ محمد جابر صباح، عضو لجنة العريضة الشعبية في البحرين وعضو المجلس الوطني المنتخب، بعنوان: «العودة الى الحركة الدستورية في البحرين: ضرورة اجرائية لنزع فتيل التوتر بين المجتمع البحريني والحكم». واحتوى المقال على محاكمة دستورية لممارسات الحكومة وسياساتها مقارنة بنصوص الدستور الذي علق الامير العمل ببعض بنوده قبل قرابة ربع قرن. وقال ان

يوميات الانتفاضة في شهر ابريل ١٩٩٨

الحكومة فشلت في الالتزام بتشكيل جهة دستورية لمراقبة مدى تطبيق مواد الدستور. واعتبر ان اعضاء المجلس الوطني الذي حله الامير في العام ١٩٧٥ ما يزالون اعضاء شرعيين في ذلك المجلس طبقا للمادة ٦٥ من الدستور وانهم يتمتعون بحصانة ولهم الحق في عقد اجتماعات باسم المجلس كما لو ان قرار الحل لم يصدر. وتطرق الاستاذ صباح الى العريضة الشعبية الاولى التي قدمت في العام ١٩٩٢ ووقع عليها اكثر من ٣٠٠ مواطن ما بين اعضاء برلمانيين ومهنيين وتجار ورفعت الى الامير الذي كان رده العملي متمثلا بتشكيل مجلس الشورى غير الدستوري. كما تطرق الى العريضة الشعبية التي وقعها حوالي ٢٧ الف مواطن حسب ما قاله الاستاذ محمد جابر صباح وكيف ان الحكومة ضغطت كثيرا لمنع التوقيع على تلك العريضة. واختتم المقال بالقول: «ان «مجلس الشورى» يمثل قمة الانتهاكات الدستورية اذا ما اعتبر بديلا للمجلس الوطني ويجب ان يكون واضحا وضوحا مطلقا لدى السادة الذين وافقوا على الانضواء تحت سقف هذا المجلس بدافع تحقيق مصالح شخصية غير عابئين لكونهم صاروا شركاء في انتهاك الدستور، وخارجين على ارادة الشعب الذي يرفض مجلسهم».

● وتجدر الاشارة الى ان الجلاد عبد العزيز عطية الله آل خليفة حاول عبثا منع البرلماني، محمد جابر صباح، من نشر المقال وهدده وتوعده، ولكن الاخير رفض ذلك التهديد وأصر على نشره. وهناك خشية كبيرة على هذا البرلماني من بطش رئيس الوزراء الذي لا يعرف غير لغة العنف والارهاب في التعامل مع من يختلفون معه في الرأي، خصوصا ان الاستاذ صباح يعاني من مرض الكلية.

● الى ذلك استمرت الاعتقالات التعسفية في البلاد في الايام الاخيرة برغم محاولات وفد البحرين الذي يرأسه ديفيد جامب، المستشار البريطاني للعائلة الخليفية، التشويش على الحقائق في جنيف. فقد اعتقل في الساعات الاولى من صباح امس (الاثنين ١٣ ابريل) كل من: محمد المعبر، وعمار الحليبي، وهما من المنامة. واستدعي المواطن صالح الدرازي، يوم امس لدى مركز التعذيب لاجباره على التوقيع على تعهد بان لا يشارك في رفع الشعارات الدينية خلال موسم العاشوراء المقبل. كما استدعي المواطن فاضل البلادي (من منطقة البلاد القديم) وطلب منه الامر نفسه. واستدعي عدد آخر من ذوي الاصوات الجميلة الذين يرفعون الشعارات في المسيرات الدينية. وعلم كذلك ان الشاب، نوار احمد منصور، ١٧، من منطقة جبلة حبشي أعتقل يوم السبت ٣ ابريل، وله اخوان آخران معتقلان منذ فترة طويلة. واعتقل قبله بخمسة ايام (في ٢٩ مارس) من منطقة جبلة حبشي نفسها الشاب ميثم عبد العزيز عبد الله الصباغ. وما يزال الطفلان يتعرضان للتعذيب الوحشي على ايدي جهاز القمع الذي يديره الاجانب. وقبل شهرين اعتقل السيد امين السيد حسين السيد شبر، ٣٠، وجعفر عبد علي الخضران، ٢٧، من منطقة سترة ولا يزالان مجهولي المكان، ولم يسمح لاحد من ذويهما بزيارتهما حتى الآن. اما المواطن الشاب عبد الكريم عبد الجبار مشيمع (من منطقة السنابس) فهو يقضي العام الرابع في الزنزانات الخليفية بدون تهمة او محاكمة. وكان هذا الشاب قد اعتقل في ١٩٩٤/١٢/٢٧ بعد انطلاقة الانتفاضة المباركة ويقبع في القيود حتى اليوم.

● وفي الفترة الاخيرة تم وضع عدد من المعتقلين في زنزانات انفرادية امعانا في عقابهم والانتقام منهم، وذلك بأمر من الجلاد المعروف، خالد الوزان، الذي يشرف على مركزالتعذيب في الخميس. ومن هؤلاء: سلمان داود (من السنابس)، عبد الله عيسى داود (من السنابس)، حسن جواد (البلاد القديم)، السيد فاضل الماجد (من القدم)، السيد مهدي صالح (من القرية بسترة)، السيد مطهري السيد قاسم (من الدراز). كما منعوا من زيارات اهاليهم. وفي سجن جو وضع كل من حسين التتان وسلمان النشابة والشيخ محمد علي العالي، وعدد آخر من المعتقلين في زنزانات انفرادية بعد ان رفعوا هتافات تطالب بالحرية والديمقراطية. وما يزال الاخير في السجن الانفرادي حتى الآن عقابا له بعد القائه كلمة امام المعتقلين في السجن.

وقد تشددت سلطات السجون ازاء الزيارات العائلية للمعتقلين، وذلك بعد تخفيف الاجراءات قليلا في اثر تدخل اللجنة الدولية للصليب الاحمر، وعليه قرر عدد كبير من المعتقلين رفض الزيارات العائلية بسبب التضييق الشديد وسوء المعاملة التي يتعرض لها الجميع على ايدي قوات القمع خلال الزيارات. وعلم كذلك ان كلا من الشيخ حسين الديهي، والسيد ابراهيم السيد عدنان، وكلاهما من الرموز الشعبية المسجونة يعاني من حالة صحية سيئة خصوصا في الاسنان، وترفض السلطات توفير الرعاية الصحية المطلوبة.

● وتأكد من جهة اخرى ان السلطات القمعية قامت باغلاق مسجد فاطمة الزهراء بمدينة حمد ومنعت المصلين من دخوله في اوقات الصلاة. واعتبر اغلاق المسجد بشكل كامل هذه المرة تطورا خطيرا لانه يؤكد ان الحكومة ازدادت شراسة في تعاملها مع ما هو اساسي للشعب خصوصا اماكن العبادة.

١٥ ابريل

● فيما تستمر اجتماعات لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف يتضح مدى اهمية قضية الوضع في البحرين من خلال المداخلات التي طرحتها منظمات حقوقية عديدة وتقارير المفوضين الخاصين بقضايا حقوق الانسان. فقد القت الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان يوم امس مداخلتها التي جاء فيها ما يلي: «في دورتها ال ٤٩ تبنت اللجنة الفرعية قرارا حول اوضاع حقوق الانسان في البحرين، حيث عبرت اللجنة الفرعية عن قلقها تجاه انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، وطلبت من حكومة البحرين احترام التزاماتها الدولية، وطلبت من لجنة حقوق الانسان النظر في هذه الوضعية. لقد تجاهلت حكومة البحرين كل هذا القلق تجاه اوضاع حقوق الانسان في البحرين من قبل المنظمات غير الحكومية مثل منظمة الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان والبرلمان الاوروبي، واستمرت الاوضاع في التدهور كما هو في تقريرنا وتقرير المنظمة العضو (لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين). ففي مداخلتنا المكتوبة المقدمة الى اللجنة فقد جرى الحكم على العشرات من قبل محكمة امن الدولة، هذه المحكمة التي يرأسها افراد من اسرة آل خليفة الحاكمة والتي تدين المتهمين استنادا الى اعترافات منتزعة تحت التعذيب. اضافة الى ذلك تجري عمليات الانتقام الجماعي حيث يعيش المؤيدون للحركة المطالبة بالديمقراطية. ان الفيدرالية ومنظمتها العضو (اللجنة) تطالب اللجنة بالرد على طلب اللجنة الفرعية بوضع البحرين على قائمة اعمالها، وإيجاد آلية لمراقبة الاوضاع في البحرين».

● كما شاركت منظمة «انترناشيونال بن» بمداخلة جاء فيها: «لاحظنا ان اللجنة الفرعية قد اوصت بدراسة اوضاع البحرين تحت البند ١٠، وتعتقد منظمتنا بانه يتوجب ايجاد آلية لمراقبة اوضاع حقوق الانسان هناك.فقد تم احتجاز قاض وشاعر لاكثر من عامين بسبب مطالبتهما بتغيير دستوري، كما ان نمط الاعتقالات والتحرشات بالكتاب والصحافيين قد ادى الى قمع حرية التعبير».

● اما مداخلة المنظمة الدولية للحقوقيين فقد جاء فيها ما يلي: «تستحق الاوضاع في البحرين انتباه اللجنة. فمنذ ان اوصت اللجنة الفرعية في العام الماضي ان تدرس اللجنة اوضاع البحرين تحت هذا البند من جدول الاعمال فقد استمرت اوضاع حقوق الانسان في هذا البلد في التدهور. ومن الضروري ان تتحرك اللجنة وفقا لتوصيات اللجنة الفرعية، خصوصا بعد ان التزمت اللجنة الفرعية بتوجيهات اللجنة وفحصت فقط الاوضاع التي لا تقع على جدول اعمال اللجنة».

● وقد شارك اللورد ايفبوري بمداخلة مهمة قرئت امام اللجنة يوم امس جاء فيها ما يلي: «لقد تميزت البحرين بتحولها من ديمقراطية بدائية الى ديكتاتورية وراثية. وتدير عائلة آل خليفة البلاد كما لو انها ملك خاص لهم، فيصدرون القرارات العشوائية ولا يتحملون اي معارضة. وفي شهر اغسطس الماضي اكدت اللجنة الفرعية وجود تداع خطير في اوضاع حقوق الانسان في البحرين بما في ذلك التمييز ضد الشيعة، والقتل خارج القانون والاستعمال المتكرر للتعذيب في السجون البحرينية بمقاييس عالية بالاضافة الى اساءة معاملة النساء والاطفال المعتقلين، والاعتقال التعسفي بدون محاكمة وعدم السماح للمعتقلين بالحصول على استشارات قانونية. ومنذ ذلك الوقت لم يحدث اي تطور في الوضع. في ٢٨ فبراير، امر رئيس الوزراء بحل الهيئة الادارية المنتخبة لجمعية المحامين بعد عقدهم ندوة تحدثت فيها الدكتورة منيرة فخرو، الناشطة الديمقراطية التي فصلت عن عملها من الجامعة بعد ان رفضت سحب اسمها من عريضة تطالب باعادة دستور ١٩٧٣. ومنع القرار كذلك اجراء انتخابات مقررة للجنة في ١٦ مارس. واستمرت محاكم امن الدولة في انتهاك المبادئ القانونية المعتبرة. فالمتهمون لا يعطون فرصة كافية للتشاور مع محاميهم، والمحاكمات تعقد بسرية ولا يسمح للصحافة او المواطنين بحضورها، وتطلق الاحكام اعتمادا على الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب، وليس هناك حق استئناف الاحكام. والمحاكم ليست مستقلة عن الحكومة. فوزير العدل، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة، هو احد افراد العائلة الحاكمة، وكذلك رئيس محكمة امن الدولة، الشيخ عبد الرحمن بن جابر آل خليفة، وكذلك قاض آخر. ووزير الداخلية الذي يتدخل في كل اوجه النظام القضائي والاجراءات القانونية هو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، ابن عم الامير. وقد اوقفت اربع نساء احداهن عمرها ١٧ عاما في ٤ ابريل امام محكمة امن الدولة التي اصدرت بحقهن حكما بالسجن ثلاثة شهور مع وقف التنفيذ بسبب مشاركتهن في تظاهرة في ذكرى اعدام عيسى قمبر. وفي ٢٨ فبراير وجهت لستة عشر شخصا تهم مختلفة وسوف يمثلون امام المحكمة في وقت لاحق من هذا الشهر، بتهم يبدو انها نفس التهم بالتخريب وامتلاك مفرقعات التي حكم على مجموعة اخرى بالسجن بسببها. وقد اعتقل هؤلاء الستة عشر في العام ١٩٩٦ وكان من المفترض ان يحاكموا في العام الماضي. وفي نوفمبر ١٩٩٧ حكمت المحكمة على ثمانية من قادة المعارضة المنفيين بالسجن لمدد تتراوح ما بين خمسة وخمسة عشر عاما بدون إعلام المتهمين بالتهم، او تزويدهم بنسخ من الادلة او ترتيب تمثيل قانوني لهم. ولقد وافقت البحرين على اتفاقية حقوق الطفل ولكنها تعامل الاطفال من ١٥ عاما واكثر كبالغين. ومع ذلك فقد اعتقل اطفال اصغر من ذلك العمر، واحتجزوا في زنزانات انفرادية، واستجوبوا بدون حضور آبائهم، وكثيرا ما عذبوا. وأحد هؤلاء الاطفال هو ياسر عمار، ٧ سنوات، واثنان عمرهما ثمانية اعوام لانهم تلاسنوا مع الشرطة واعتقلوا عدة ايام في العام ١٩٩٦، ومنذ بداية ١٩٩٨ اعتقل على الاقل خمسون طفلا ، من بينهم اثنان عمر كل منهما لا يتجاوز الحادية عشرة. وكثيرا ما اقتحمت قوات الامن مدارس واعتقلت اطفالا. ففي ٢٥ مارس، مثلا، دخلوا مدرسة الشيخ عبد العزيز الثانوية واعتقلوا احمد مكي، سعيد جعفر العنيسي، علي احمد المطوع، علي حسن القلاف، نجيب عبد الله عمران، وعلي ابراهيم احمد.

● كما وقعت البحرين على اتفاقية منع التعذيب، مع التحفظ على المادة ٢٠ التي تمنع اي تحقيق في تقارير منظمة العفو الدولية او غيرها. وقد ذكر المقرر الخاص حول التعذيب حكومة البحرين بانه ما يزال ينتظر ردها على ملاحظاته التي أبداها العام الماضي، عندما قال بانه بالاضافة لاستعماله لسحب الاعترافات فان التعذيب يستعمل كذلك لاجبار المعتقلين على التوقيع على التخلي عن انتماءاتهم السياسية والامتناع عن اي نشاط معارض للحكومة، واجبار الضحايا على رفع تقارير حول نشاطات الآخرين، من أجل انزال العقوبة وادخال الخوف في نفوس المعارضين.

واستمر تقرير اللورد ايفبوري في وصف اوضاع البحرين بشيء من التفصيل، في مداخلته التي حظيت باعجاب الكثيرين الذين سارعوا لطلب نسخة منها. وقد شعر ممثلو آل خليفة بالامتعاض وخيبة الامل لعدم قدرتهم على انكار ما جاء فيها.

١٦ ابريل

● في عدوان وحشي على منزل المواطن عباس احمد عبد الله، ١٧، من منطقة واديان بسترة في الساعات الاولى من صباح امس (الاربعاء ١٥ ابريل) قامت قوات الامن بتحطيم المنزل وتدمير محتوياته بشكل عبثي يعكس سقوطا في الاخلاق والقيم لدى هذه القوات

يوميات الانتفاضة في شهر ابريل ١٩٩٨

المتوحشة. وتم بعد ذلك اعتقال الشاب المذكور الذي يفترض ان تحميه اتفاقية الطفل التي وقعت البحرين عليها قبل ستة اعوام. وكان هذا الشاب قد اعتقل لمدة تزيد على العام بدون محاكمة ولم يفرج عنه الا قبل شهر واحد. ويخشى من تعرضه لتعذيب وحشي على ايدي الجلادين بوزارة الداخلية.

● وفي الساعات الاولى من صباح يوم امس الاول (الثلاثاء) اعتقلت قوات الارهاب الحكومية الطفل عبد الله جمعة حسن، ١٢ عاما، من منطقة كرياباد، وخلال عملية الاعتقال تعرض هذا الطفل الى تعذيب شديد جدا على أيدي المعذبين الذين جاؤوا لاعتقاله. حدث ذلك امام والديه اللذين لم يستطيعا الذود عن طفلهما او انقاذه من براثن الوحوش. وتحدث المعذبون عن تهمة واحدة لهذا الطفل وهي كتابة الشعارات المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد على الجدران. واخذ الطفل الذي كانت الدماء تسيل من جوانبه الى مركز التعذيب بالبديع. وفي الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء اعتقل اخوه الاصغر، محمد، ١٠ سنوات، ولم يفرج عنهما. واعتقل يوم امس (الاربعاء) كل من احمد علي عبد الحسن،١٠، وحسن عبد العزيز، ١٣، الى مركز التعذيب بالبديع. وأفرج عن الثاني بعد تعذيب شديد، بينما بقي الاول في القيود لدى المعذبين.

● هذا وقد شوهدت بمنطقة الخارجية بسترة شعارات كثيرة، وكذلك صور للشيخ الجمري مرسومة على الجدران. وشوهدت الشعارات كذلك في مناطق عديدة اخرى، استعدادا لموسم العاشوراء. كما يتوقع ان يتم احياء الذكرى السنوية الثالثة للشهيد حسين العشيري، الذي قتلته قوات القمع الحكومية في ١٩ ابريل ١٩٩٥، بالوسائل السلمية المعروفة التي ميزت انتفاضة شعب البحرين المباركة.

● وتحدثت التقارير العديدة عن اعتقالات واسعة في اوساط المواطنين في اطار حملة لارهابهم ومنعهم من المشاركة بفاعلية في موسم العاشوراء المقبل الذي يبدأ بعد عشرة ايام. ويتوقع تصاعد حدة التوتر في تلك الفترة خصوصا مع اصرار الحكومة على التضييق على المسيرات الدينية واعطاء قوات الشغب الاجنبية صلاحية الاعتداء عليها واهانة مقدسات المواطنين. وكانت الحكومة قد اقدمت في الشهور الاخيرة على اغلاق بعض المساجد والمأتم لمنع التجمعات الدينية التي هي المجال الوحيد للقاء المواطنين والاستماع الى الموعظة الحسنة.

● وعلم ان المعتقل عيسى عبد النبي الجمري، المعتقل منذ قرابة عامين قد نقل الاسبوع الماضي الى مستشفى الامراض العقلية بعد ان ساءت حالته وفقد عقله بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض اليه. وطالبت المعارضة بالافراج عن هذا المواطن وتوفير علاج مناسب لحالته التي ازدادت سوءا في الفترة الاخيرة. وهناك سجينان آخران على الاقل يعانيان من فقدان العقل نتيجة التعذيب الرهيب الذي يمارس بحق المعتقلين.

● كما علم ان الطفل مجيد عباس حبيب، ١٢ عاما، ما يزال معتقلا بالرغم من انتهاء فترة السجن التي حكم بها. وكان قد اعتقل في ١٩٩٦/٢/٥ وعذب تعذيبا شديدا واجبر على التوقيع على اعترافات بانه شارك في اشعال النار في احد الاماكن، وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة عامين. وقد مضى اكثر من شهرين على انقضاء المدة ولكنه ما يزال يرزح في القيود. وتجدر الاشارة الى ان البلدان المتحضرة تختصر من فترة السجن ربعها تقريبا للتعويض عن الاجازات العامة وغيرها، وهي ما يطلق عليه في البحرين «المعاف». ولكن رئيس الوزراء لا يعترف بهذا الخصم المتبع في كل دول العالم، بل يصر على تمديد فترة السجن حتى بعد انتهائها.

● وفي محاولة يائسة لتحسين صورتها خصصت الحكومة في الشهور الاخيرة مبالغ كبيرة للدعاية وكسب المواقف السياسية والاعلامية. وقد نشرت صحيفة «التايمز» اللندنية هذا اليوم اعلانا كبيرا يشجع اصحاب رؤوس الاموال على الاستثمار في البلاد، وهي خطوة فهم منها الصحافيون والسياسيون تعبيرا عن حالة الشعور بالذنب خصوصا مع استمرار الشجب الدولي لسياسات التعذيب والارهاب الحكومي ضد المواطنين. وكانت اعلانات مماثلة قد نشرت قبل بضعة اسابيع في الجريدة نفسها وكذلك في صحيفة «الفايننشال تايمز»، وربما مطبوعات اخرى. ويكلف نشر الاعلان الواحد الاف الجنيهات الاسترلينية.

١٧ ابريل

● اصدرت منظمة العفو الدولية هذا الاسبوع تقريرا حول حقوق الانسان في دول شمال افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط. ويحمل التقرير عنوان «ظلم الدولة: المحاكمات الجائرة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا». وفي ما يلي ما جاء في التقرير حول الوضع في البحرين:

● «ادت الاجراءات المتبعة في محكمة الاستئناف المدنية العليا في البحرين، بصفتها محكمة امن الدولة، الى عقد محاكمات واضحة الجور، اذ ان هذه المحكمة الخاصة تنتهك بصفة منتظمة احكام المادة ١٤ من «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» وكذلك احكام دستور البحرين نفسه. وعند محاكمة المعتقلين امام محكمة امن الدولة فانه لا يسمح لهم بالاتصال بالمحامين منذ لحظة القبض عليهم وحتى مثولهم في المحكمة، ومعنى هذا انه رغم جواز قيام المتهمين بتوكيل محامين عنهم يختارونهم بانفسهم، فانهم لا يسمح لهم بان يتصلوا بهم الا في اول يوم للمحاكمة، اي قبل الجلسة الافتتاحية بلحظات معدودة. وهذا مخالف للمبدأين ١٥ و ١٨ من مجموعة مبادئ الامم المتحدة. واضح اذن انهم لا يتاح لهم الوقت الكافي لاعداد الدفاع بل ان المحكمة لا تسمح للمحامين بالاطلاع على مستندات القضية قبل المحاكمة، وهكذا فانهم لا يستطيعون معرفة وقائع القضية قبل اجتماعهم بموكليهم للمرة الاولى في المحكمة. بل ان فرصة اتصال المتهمين بمحامين محدودة حتى بعد الجلسة الاولى، وكثيرا ما تعقد الجلسات سرا. ومحكمة امن الدولة غير ملزمة باستدعاء الشهود اثناء المحاكمة، سواء للادلاء بالشهادة او لاستجوابهم. وللشهود الحق في تقديم الشهادة غيابيا. وقد تصدر الادانة على المتهمين استنادا الى اساس واحد، وهو الاعترافات التي لا تؤكد صحتها ادلة اخرى، والتي يدلون بها الى مسؤولي الشرطة او الامن، حتى في القضايا التي يمكن ان يحكم فيها بالاعدام، وحتى في الحالات التي تظهر فيها الادلة على ان مثل هذه «الاعترافات» قد انتزعت تحت وطأة التعذيب. ولا يبدو ان السلطات قد قامت، حتى الآن، باجراء تحقيقات دقيقة ومستقلة في مزاعم التعذيب التي يقدمها المتهمون، على كثرتها واتساقها. وينص القانون البحريني على عدم توافر حق الاستئناف امام محكمة اعلى اذا اصدرت محكمة امن الدولة حكما بالادانة والعقوبة».

● ومن جهة اخرى بعث المقرر الخاص حول استقلال القضاء التابع للامم المتحدة رسالة جوابية الى حكومة البحرين بعد استلامه رسالة استيضاحية منها حول بعض الفقرات التي جاءت في تقريره للجنة حقوق الانسان العام الماضي. وكانت الحكومة قد طلبت منه توضيحا حول عبارة جاءت في تقريره جاء فيها ان «المحاكمات امام محكمة امن الدولة تنتهك المادة ١٤ من الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية بسبب غياب الاجراءات القانونية في المحكمة». وجاء في جواب المقرر الخاص ما يلي: «ان المقرر الخاص استلم ادعاءات خطيرة حول غياب الاجراءات القانونية في محكمة امن الد ولة. وطبقا للمصدر فان المتهمين لا يسمح لهم بالحصول على مساعدة قانونية الا عندما يحضرون الى محكمة امن الدولة. ويزعم بان المحامين لا يستطيعون الاطلاع على وثائق المحكمة، ولا يعطون وقتا كافيا للاعداد للترافع عن موكليهم، ولا يحصلون الا على اتصال محدود بموكليهم خلال المحاكمة امام محكمة امن الدولة، وان المحاكمات تحاط بالسرية. بضاف الى ذلك فان المادة ٧ من قانون المحكمة الامنية الجنائية ينص على ان «الحكم الذي تصدره المحكمة نهائي ولا يمكن استئنافه، الا اذا صدر الحكم في غياب المتهم، وفي هذه الحالة فان الاجراءات المذكورة سوف تطبق». كما لفت نظر المقرر الخاص الى ان من بين محاكم امن الدولة الثلاث فان افرادا من عائلة ال خليفة الحاكمة يترأسون اثنتين منها. وقد أخذ المقرر الخاص بعين الاعتبار ان قانون محكمة امن الدولة يوفر ضمانات اجرائية تتعلق بالمزاعم المتضمنة في الرسالة التي بعث بها المقرر الخاص للحكومة. ولكن المصدر عرض ادعاءات تتعلق بقضايا محددة لم تتبع فيها هذه الضمانات الاجرائية من قبل محكمة امن الدولة، وهي ادعاءات تضمنتها الرسالة التي ارسلت الى الحكومة في ١٦ اكتوبر ١٩٩٦ و ١٨ نوفمبر ١٩٩٦».

● وقد علم ان محكمة امن الدولة سوف تنظر في قضية عشرة من مجموعة الستة عشر مواطنا الذين بدأت محاكماتهم الشهر الماضي. وهؤلاء العشرة هم: السيد محمد رضا مرتضى، علي درويش علي، محمد عبد علي، علي ابو القاسم، علي سلمان عيسى، السيد فاضل السيد عدنان السيد شبر، يوسف حبيب، جميل عبد الحسين، اسماعيل خليل درويش والسيد سعيد عبد الله. وسوف تصدر المحكمة احكاما غيابية بحق كل من الحاج خليل درويش (والد اثنين من افراد المجموعة) وابو الفضل احمد الموسوي، الذين تسللوا الى خارج البحرين.

● وقد شوهدت الشعارات الوطنية بكثافة بمنطقة الكورة القريبة من مدينة عيسى. وبالرغم من وجود عناصر تابعة لقوات القمع والارهاب الحكومية لمراقبة حيطان المنطقة فقد توجه المواطنون الى مكان قريب من الدوار الذي يربط بين شارع جدعلي والكورة (بالقرب من مشويات الفروج) وكتبوا شعارات منها: «الجمري جمرة في فم آل خليفة»، «لن نتراجع»، «مضى على اعتقال الشيخ الجمري اكثر من عامين بدون محاكمة».

٢٠ ابريل

● استيقظ المواطنون صباح امس على اصوات وحدات عسكرية تابعة للجيش وهي تحتل مواقع في مناطق عديدة من البلاد بشكل غير معهود. وحدثت حالة الاستنفار التي استمرت حتى المساء في اجواء من التوتر السياسي الشديد وفشل حكومي ذريع ازاء الازمة السياسية على صعيد الداخل والخارج. ففي شارع السهلة الممتد من دوار عبد الكريم حتى اشارات المرور بالقرب من مسجد الشيخ عزيز شوهدت ناقلات جنود ومدرعات ومدافع مضادة للطائرات متمركزة في ساحة مفتوحة في قبالة بيت المسقطي. وكان على بعضها جنود شاهرون سلاحهم باتجاه الشارع العام.. وعلى شارع البديع بالقرب من مركز المطافي، عند منطقة مقابا شوهدت وحدات عسكرية تتخذ مواقع لها في ساحة مفتوحة مقابل منطقة باربار، وبها وحدات عسكرية وخيام حربية وسيارات شرطة من قوة الدفاع. وكان عدة جنود واقفين في سيارة عسكرية اخرى يوجهون سلاحهم الى الشارع العام. كما كان هناك جنود محاطون بمتاريس من الرمل. اما التجمع الاكبر فكان خلف منطقة السنابس حيث نصبت خيام كثيرة وسيارات شرطة وخيام عسكرية. وشوهدت تجمعات مماثلة بالمنطقة الجنوبية بالقرب من المالكية وكرزكان، وعند منطقة سند بالقرب من «مؤسسة الاسود التجارية». ولم تتضح بعد ملابسات هذا الاستنفار العسكري. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة اصبحت اكثر ميلا لعسكرة البلاد بعد ان قضت على المؤسسات ذات الطابع المدني الواحدة بعد الاخرى. وكان حل مجلس ادارة جمعية المحامين آخر هذه الخطوات، وكذلك المساجد والمأتم.

● الى ذلك علم ان ضغوطا كبيرة اصبحت تمارس على الشيخ الجمري الذي يرزح في السجن منذ اكثر من عامين مع بقية الرموز والقادة. وليست هناك معلومات كافية عن اوضاعه الصحية ولكن علم من مصادر داخل السجن ان الشيخ الجمري، الذي كان عضوا منتخبا بالمجلس الوطني ويتمتع بالحصانة طبقا لمواد الدستور، وقاضيا شرعيا، اصبح يعاني من امراض عديدة، ويتعرض لضغوط شديدة يمارسها الجلاد عادل فليفل ومرتزقة آخرون. وتتعرض عائلته لمضايقات كثيرة، وقد امتنعت عن الكلام حول اوضاعه، وهو امر يرجع، على ما يبدو، الى تهديدات شديدة وجهت اليها مؤخرا.

● وقد ازدادت اوضاع السجن سوءا في الاسابيع الاخيرة، واحتج السجناء على المعاملة الوحشية التي يتعرضون لها على ايدي الجلادين بالاضراب عن الطعام ورفض الزيارات العائلية التي كثيرا ما ادت الى عقوبات اشد بعد انتهائها. ويرفض المعذبون السماح بادخال اي شيء للمعتقلين من ملابس واطعمة. وعمد المعذبون الى تعصيب اعين المعتقلين

يوميات الانتفاضة في شهر ابريل ١٩٩٨

وايديهم واهانتهم بالضرب والشتم حين الخروج الى الزيارة العائلية. هذا فيما استمر اعتقال المجموعة التي قضت فترة السجن التي حكمت بها والتي تضم بين افرادها كلا من نزار القاري، وحسين التتان ومجيد ميلاد، ورائد الخواجة والسيد احمد السيد نعمة. وعمد افرادها الى الاضراب عن الطعام مؤخرا، وسقط الثلاثة الاخيرون مغمى عليهم من شدة الضعف والاعياء. وقد شوهد بعض هؤلاء الشباب في فناء القلعة قبل يومين وهم في حالة سيئة للغاية، وكان بعضهم يبدو وكأنه معوق.

● و استمر الصمود الشعبي على اشده، ورفع المصلون هتافات بالمطالب العادلة في عدد من المساجد يوم الجمعة الماضية، فيما كانت قوات الشغب الاجنبية تمنع المصلين من دخول مسجد الصادق بمنطقة القفول بحجة انهم ليسوا من اهل المنطقة. كما استدعي بعض القائمين على المساجد وحقق معهم وضربوا بوحشية وذلك لارهابهم. كما استمرت اعتداءات قوات القمع الحكومية على قبور الشهداء خصوصا في مقبرة الشهداء بالحورة. فقد عمدت لازالة اي اثر يدل على هوية صاحب القبر، ومنعت كتابة اسماء الشهداء على قبورهم. وكلما وضع المواطنون اشارات بالاسماء اصدر رئيس الوزراء امرا بازالتها. ووضع في الآونة الاخيرة اعلان كبير في تلك المقبرة كتب عليه: «ممنوع اقامة بناء او تشييد صندوق فوق القبور تحت اي مسمى وبأية ذريعة».

● وعلم من جهة اخرى ان محاكمة مجموعة الستة عشر مواطنا المتهمين ظلما وزورا باعمال سجنت مجموعات اخرى بتهمة ارتكابها، قد تم تأجيلها. فقد عقدت جلسة المحاكمة يوم السبت الماضي واجلت حتى التاسع من الشهر المقبل. ولم يسمح لاحد من اقرباء المتهمين بحضور الجلسة الاخيرة.

● وفي الوقت نفسه تواصلت الاعتقالات في عدد من المناطق. ففي ١٥ ابريل اعتقل ابراهيم علي محمد، ٢٧، من منزله بجزيرة النبيه صالح، وكان يقوم بعمله وسط البحر كصياد سمك. واخذ الى منزله حيث تم تدمير محتوياته بوحشية ثم اخذ الى مركز التعذيب المنطقة ولم يفرج عنه الا في اليوم التالي. وفي مساء ذلك اليوم اعتدت قوات الامن على منزل الحاج احمد فردان بالمنطقة نفسها واعتقلت اربعة من ابنائه بعد ان دمرت محتويات المنزل وعبثت باثاثه. والابناء هم: فيصل، ٣٢، شاكر، ٢٨، علي، ٢٤، حسن، ٢١. وبعد تعذيب رهيب على مدى يومين اخلي سبيلهم. كما اعتدت قوات الامن على احد محلات الفنون يملكه الشاب محمد احمد علي المؤمن، ٢٦، بمنطقة كرباباد واعتقل صاحبه لمدة يوم كامل. وقدرت مصادر مطلعة بان عدد المواطنين الذين اعتقلوا في الاسابيع الاخيرة بلغ قرابة ٣٠٠ شخص من بينهم اطفال كثيرون.

● وانتشرت في الايام الثلاثة الماضية الشعارات الوطنية في مناطق عديدة في السنابس والسهلة وإسكان السنابس وكرباباد والدير. كما انتشرت صور الشيخ الجمري والمحامي الشملان في هذه المناطق. وقبل اربعة ايام كانت هناك بعض الحرائق الصغيرة في اطارات السيارات في البلاد القديم والسنابس والدراز والديه. كما وقف عدد من الشباب حاملين لافتة كتبت عليها الشعارات المعتادة واغلق الشارع العام امام السيارات لفترة قصيرة.

٢٣ ابريل

● تأكدت الانباء من مصادر عديدة بتعرض الشيخ عبد الامير الجمري وبقية الرموز الشعبية الى تعذيب نفسي وجسدي رهيب في الاسابيع الاخيرة. ويبدو ان البريطاني ديفيد جامب، الذي استلم منصبه بوزارة الداخلية مؤخرا هو السبب الاساس في تكريس سياسة التعذيب ليس بحق الاطفال والنساء حسب بل حتى ضد الرموز الشعبية البارزة المعتقلة. واكدت المصادر ان ضابطا بريطانيا حضر جلسات التحقيق مع الشيخ الجمري، وهي جلسات اشتملت على ممارسات تعذيب رهيب وضغوط كبيرة. وقد طلب تاضابط البريطاني ومعه عادل فليفل من الشيخ الجمري التوقيع على افادات معدة سلفا تحمله مسؤولية كل ما حدث في البلاد من مظاهرات وتوزيع منشورات وكتابة شعارات وحرائق وغيرها، وهي التهمة التي وجهت لبقية المعارضين، ومن بينهم الرموز الثمانية في الخارج. ولا يرى ضباط المخابرات اي مشكلة في تحميل مجموعات عديدة المسؤولية عن قضية واحدة، ما دام القاضي الخصم هو الذي سيقرا في محكمة امن الدولة الحكم المقرر سلفا. ورفض الشيخ الجمري التوقيع على تلك الاوراق عندما جيء به امام قاضي التحقيق في مطلع ابريل. . فقال له المعذبون: "سوف توقع عليها شئت ام أبيت". ثم قالوا له سوف نفجعك في اغلى من تحب، فقال الشيخ: "افعلوا ما شئتم فأبنائي ليسوا أعز عندي من أبناء شعبي". فقال المعذبون: "ان زوجتك في الغرفة الاخرى وسوف نعتدي عليها امام عينيك". فقال الشيخ: "فوضت امري الى الله فافعلوا ما شئتم". وتعرض الشيخ على مدى سبعة اسابيع الى تعذيب نفسي وجسدي، ثم قام الضابط البريطاني وفليفل بوضعه في زنزانة انفرادية، فنصحهم طبيب المستشفى العسكري بعدم فعل ذلك لان الشيخ سوف يموت بسبب تدهور صحته. وقد نقص وزنه في الاسابيع الاخيرة ستة كيلوغرامات. وتحمل المعارضة الحكومة والمعذبين المسؤولية الكاملة عن صحة الشيخ الجمري وبقية القادة الشعبيين المعتقلين، وقد أطلعت الجهات الدولية المختصة بهذه الجرائم.

● ويسود المواطنين شعور بالحزن العميق ازاء عادل فليفل على وجه الخصوص منذ انتشار انباء تدهور صحة الشيخ وتعرضه للتعذيب الوحشي. وقد أخبرت المنظمات الدولية بالمحاولات اليائسة لاجبار الشيخ على التوقيع على اعترافات مزورة. ويتوقع تصاعد الوضع السياسي توترا في البلاد في الايام القليلة القادمة خصوصا بعد قرار الحكومة قمع المسيرات الدينية المتوقعة خلال موسم العاشوراء، وهو قمع بدأ باعتقال العشرات من المواطنين في عملية استباقية منافية لكل الاعراف الدولية والقوانين.

● هذا وذكر تقرير صادر هذا الأسبوع من وحدة الاستخبارات لشركة الإيكونومست "ان حرارة الوضع السياسي سوف تزداد فيما لو ساءت صحة او توفي أحد القادة الرئيسيين للمعارضة الشيخ عبد الأمير الجمري المعتقل منذ عامين. فصحة الجمري متدهورة. وقد رفضت السلطات السماح له بالحصول على الرعاية الصحية الكافية. ومؤخرا عرضت هذه السلطات على الشيخ الجمري ان يطلق سراحه مقابل التوقف عن كل النشاطات السياسية، إلا أن الجمري رفض العرض".

● استمرت المداخلات في جنيف حول الوضع في البحرين استكمالا للنقاشات حول انتهاكات حقوق الانسان. وطرحت المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب مداخلة طويلة ومهمة حول اوضاع البحرين كشفت جانبا مما يتعرض الاطفال له على ايدي الحكومة. فقد قال السيد بن سكونفيلد، باسم المنظمة، انه في بداية هذا العام اعتقل على الاقل خمسين قاصرا لا يتجاوز عمر بعضهم العاشرة، وذلك ضمن حملة اعتقالات على ايدي الشرطة. ويبدو ان السبب وراء هذه الاعتقالات هو منع النشاطات المعارضة للحكومة مثل المشاركة في التظاهرات او التجمعات، كتابة الشعارات على الحيطان، حرق اطارات السيارات وتوزيع المنشورات. وهذه الاعتقالات هي جانب من حمل رسمية لقمع المعارضة السياسية، وادى استعمال التعذيب في هذه الحالات الى تعريض الاطفال الى مخاطر شديدة. وثمة جانب اخر من دوافع القلق هو تزايد اعداد الاطفال الذين يعيشون ويعملون في الشوارع.

● ومن جهة اخرى قرر المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ضرورة استمرار الحوار مع وزارة العمل البحرينية، وفي حالة الوصول الى طريق مسدود معاودة الشكوى المقدمة ضدها الى مؤتمرالعمل العربي في دورته القادمة. وكان المجلس قد انهى قبل يومين اجتماعه الدوري حيث كان على جدو اعماله المذكرة التي اتقدم بها اتحاد عمال البحرين التي طالب فيها بوقوف الحركة العمالية العربية امام الانتهاكات الفظة التي تقوم بها حكوم البحرين للحريات والحقوق النقابية، والتي تتمثل في عدم الاستجابة لمطلب التنظيم النقابي والسماح للنقابيين البحرينيين المبعدين العودة الى البلاد. وتوقف المجلس المرزي امام الجهود التب بذلتها الامانة العامة للاتحاد بالاضافة الى الجهود التي بذلها اعضاء الاتحاد وفي المقدمة منهم اتحاد عمال مصر الذي أعلن بانه شكل وفدا خلال العام الماضي وسافر الى البحرين والتقى مع الامي وولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وحاول اقناعهم بضرورة تطوير التشريعات العمالية والاستجابة للمطالب العادلة لعمل البحرين بدون جدوى. كما تطرقت كل الوفود الى الاوضاع الشاذة التي تعيشها البحرين من جراء تعنت السلطة وحرمانها المواطنين، وخصاة النشطاء النقابيين من حقوقهم الاساسية كمواطنين واستمرار ابعادهم عن البلاد.

٢٥ ابريل

● تعبيرا عن انزعاجه وغضبه ازاء ممارسات حكومة البحرين وانتهاكاتها المتكررة لحقوق الانسان التقى رئيس الدورة الحالية لمفوضية حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة (التي انهت اعمالها في ٢٤ ابريل)، السيد جاكوب ساليبي، مرتين مع ممثلي حكومة البحرين طالبا منهم تحسين ليقاف مسلسل التعذيب والاهانة التي يتعرض لها الشيخ الجمري على ايدي المعذبين، لا سيما المعذب عادل فليفل الذي تجاوز جميع الحدود الانسانية. وطالب الحكومة بتحسين اوضاع حقوق الانسان والا تعرضت لعقوبات قاسية. وجاء اللقاء الاول في ٨ ابريل مع وفد حكومة البحرين الخاص بالدورة، بينما جاء اللقاء الثاني في ٢٢ ابريل مع سفير البحرين في جنيف، احمد الحداد. وفي اللقاء الاخير عبر السيد جاكوب سليبي وهو من جنوب افريقيا، عن رفضه المطلق للتعذيب الذي يمارس ضد الشيخ الجمري، وطلب منه تفسيرا عاجلا لذلك. كما عبر عن رفضه سياسات بعض الدول ومواقفها بعد ان اصبح هناك تلاعب بسبب التحالفات السياسية التي تحاك لمنع فحص الانتهاكات الحقيقية لحقوق الانسان. وكان الرئيس مقتنعا بالوضع المتدني لحقوق الانسان في البحرين مثلا، ولكن التحالفات السياسية حالت دون مناقشة الوضع بالشكل الذي يستحقه.

● وقد أثارت قضية الشيخ الجمري مشاعر المواطنين والشرفاء في الداخل والخارج، وشرعت منظمات دولية عديدة في ممارسة الضغط على الحكومة للتوقف الفوري عن التعذيب النفسي–الجسدي للشيخ واطلاق سراحه فورا. وقالت هذه المنظمات ان محاولات اجباره على توقيع اعترافات مزورة سوف تستعمل وثيقة دامغة ضد الحكومة في المحافل الدولية. فالعالم كله يعرف ان الشيخ الجمري، عضو المجلس الوطني المنتخب، والقاضي الشرعي سابقا، يتمتع بحصانة وفق دستور دولة البحرين، وان اعتقاله هو الجريمة التي يجب ان يعاقب بسببها مرتكبوها. ويعرف ان الشيخ الجمري يتمتع بخطاب معتدل بعيد عن العنف او التحريض، وان كل الخطابات الجماهيرية التي القاها بين الاعتقالين (سبتمبر ٩٥ ويناير ٩٦) مجموعة في كتاب خاص ولا يحتوي اي منها سوى على لغة متحضرة سلمية عالية. وقد عم الغضب الاوساط الشعبية، بل ان بعض الشخصيات الحكومية عبرت في اتصالات مع المعارضة عن استيائها للسماح للجلاد عادل فليفل بالتعامل مع الشيخ الجمري بهذه الوحشية وقيام هذا الشخص بالتهديد بالاعتداء على الاعراض. وهذا من اسوأ ما ارتكبه عادل فليفل والضابط البريطاني الذي كان معه.

● واصدر العالم الكبير الشيخ عيسى أحمد قاسم، عضو المجلس الوطني المنتخب، بيانا حول ما يتعرض له الشيخ الجمري من تعذيب جاء فيه ما يلي: "متسامع كثيرا ان سماحة الشيخ عبد الامير الجمري حفظه الله يعاني وخاصة في الآونة الاخيرة من وضع صحي حرج لضغوط خاصة مكثفة موجهة اليه من اجل سحب اعتراف منه يمكن من محاكمته وادانته بما هو منه براء. ولست في مقام اثبات هذا الامر او نفيه، ولا تأكيده او تضعيفه، ان ما يهم ذكره هو ان سماحة الشيخ عز لشعبه كله ومفخرة في علمه وثقافته، وصدقه وأمانته، وايمانه وصلابته، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر بأسلوب متزن وبروح حريصة على سلامة الوطن وأمته، وأصالته وتقدمه ورخائه". وقال ايضا "واني لأقترح على الحكومة جادا مخلصا ان تبدأ فك الازمة عمليا لاعطاء الساحة فرصة التصافي الكامل بين الشعب والحكومة، وانبعاث اجواء الثقة المتينة التي تتجه بالوطن للبناء لا الفناء، وذلك باطلاق سماحة الشيخ واصحابه من السجن، والتفاهم والتفاوض الودي معهم بما يكفل احترام الشعب ومصلحة الوطن والعلاقة الايجابية بين الشعب والحكومة".

يوميات الانتفاضة في شهر ابريل ١٩٩٨

● وقد خرج المواطنون بمنطقة الدراز الليلة الماضية واغلقوا الشارع العام بعد ان اشعلوا النار في اطارات السيارات بكثافة للتعبير عن غضبهم ازاء سوء معاملة الشيخ الجمري، وللتاكيد على استمرار التوتر السياسي في البلاد بسبب رفض الحكومة رفض العمل بدستور البلاد. وحدث استنفار عام في اوساط عناصر الامن. ويتوقع استمرار التوتر في الفترة المقبلة خصوصا مع قدوم موسم العاشوراء واصرار الحكومة على التحرش بالمسيرات الدينية التقليدية، وتزامن ذلك مع تعديب الشيخ الجمري وتهديده بالاعتداء على عرضه، كما ورد على لسان المنحرف انسانيا عادل فليفل.

٢٧ ابريل

● حاولت حكومة البحرين التقليل من شان مداخلات المنظمات الدولية غير الحكومية التي حضرت الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وقالت ان عدم صدور قرار حول الوضع في البحرين يعني عدم وجود انتهاكات لحقوق الانسان. بينما اكد مسؤول باللجنة الدولية ان عدم صدور قرار يدين حكومتي البحرين والجزائر لا يعني باي حال من الاحوال تبرئة البلدين من انتهاكات حقوق الانسان، مضيفا ان هناك من الوثائق ما يثبت تورط الحكومتين في انتهاكات رهيبة، غير ان دول الاتحاد الاوروبي فضلت الضغط على هاتين الحكومتين من خلال الاتصالات الجانبية وليس بالشجب العلني. وقال السيد جاكوب سليبي، رئيس الدورة الحالية وسفير جنوب افريقيا في جنيف: ا اننا في الوقت الذي نجتمع هنا فان الاف الاشخاص يرزحون في السجون. ولكن اخطر شيء هو انه عندما تنتهي هذه الدور ة فان الدبلوماسيين سوف يعودون الى بلدانهم بينما لا يستطيع نشطاء حقوق الانسان العودة الى اوطانهم. واضاف: اقبل ايام اجتمع بي شاب منفي (من البحرين) وسالني ماذا تستطيع اللجنة ان تعمل له، فرددت عليه: بكل اسف فانها لا تستطيع ان تعمل لك شيئا. وقال: انا بنفسي عانيت من النفي ولذلك شعرت بظروفه ومعاناته. ان ذلك يكشف عن خلل في تشريعات الامم المتحدة والياتها. وتوجه الى الدول مخاطبا اياها قائلا: ايجب ان لا تجعلوا انفسكم في مواجهة مع المنظمات غير الحكومية. كما تحدث عن الذكرى الخمسين للاعلان العالمي لحقوق الانسان وقال انها يجب ان تتحول من سنة للاحتفالات الى سنة لانجاز امور عملية مثل توقيع الاتفاقيات والمعاهدات التي تحمي حقوق الانسان.

اما السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الانسان فقد اشادت باتفاقية حماية النشطاء في مجال حقوق الانسان. وقالت انها تواجه استغاثات مستعجلة جدا وحثت الدول بان تتجاوب مع النداءات التي تقدمها نيابة عن الضحايا الذين يتقدمون بشكاوى ضد القمع وانتهاكات حقوق الانسانا.

وحسب اخر تقرير قدم الى اللجنة حول حقوق الطفل والتي تعتبر البحرين طرفا فيها فان حكومة البحرين لم تقدم حتى ٢٦ نوفمبر الماضي تقريرا الى اللجنة حول مدى تنفيذها الاتفاقية.

● وعلى صعيد اخر نشرت مجلة ابرايفيت ايب اللندنية في عددها الاخير تعليقا على تعيين ديفيد جامب مستشارا قانونيا لوزارة الداخلية بعنوان: «قفزة الى الامام JUMP AHEAD» جاء فيه ما يلي:

قامت حكومة البحرين التي تنتهك حقوق الانسان لكل من يعارضها، بارسال بعثة الى لجنة حقوق الانسان في جنيف. وكان نجمها المستشار القانوني لوزارة الداخلية البحرينية، السيد ديفيد جامب. وقد كان السيد جامب، الى ما قبل حصوله على وظيفته الثمينة، محاميا في لندن مع شركة" تروورز اند هاملين" وهي شركة معروفة بعلاقاتها مع «شركات النهر» التي تمرر خلالها الاموال الضخمة سرا لحزب العمال (انظر برايفيت آي ٨٢٦). وربما من اجل الاحتفال باستئجار السيد جامب وللتاكيد على الثقة بحكم القانون فقد قامت الحكومة البحرينية مؤخرا بحل الهيئة الادارية لجمعية المحامين بالجزيرة. وحل محلها مجموعة من المحامين ذوي الانوف البنية والداعمة للحكومة برئاسة الشيخ عيسى بن محمد ال خليفة، احد افراد العائلة الحاكمة».

● كما نشرت دائرة المعارف البريطانية في كتابها السنوي للعام ٩٨ تعريفا بالبحرين جاء فيه ما يلي: «منذ نهاية العام، ١٩٩٤ شهدت البحرين فترات من الاضطراب السياسي الذي يقوم به بشكل اساسي المعارضة الاسلامية الشيعية في محاولة لاقناع الحكومة باعادة البرلمان الذي حل في ١٩٧٥. وقد سجلت منظمات حقوق الانسان الدولية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووج حالات من انتهاك حقوق الانسان على ايدي السلطات البحرينية بحق المعتقلين او المسجونين بسبب نشاطاتهم السياسية. وبالاضافة الى مطالبهم السياسية، يطالب الشيعة باصلاحات اقتصادية ووظائف للعاطلين. وفي ١٩٩٧ كان العمال الاجانب يشكلون ٦٣ بالمائة من مجموع القوة العاملة البحرينية. وفي نهاية نوفمبر ذكر ان ثمانية من قادة المعارضة المنفيين حكم عليهم غيابيا بالسجن لمدد تتراوح ما بين خمس وخمس عشرة عاما في السجن. وفي ١٢ يونية ١٩٩٦ وفي محاولة لاحكام السيطرة على الوضع اصدر الامير، الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة، قرارا بتقسيم البلاد الى اربع محافظات، لكل منها محافظ من اجل الحفاظ على الامن في محافظته. والمحافظون مسؤولون ايضا عن متابعة التطورات الاقتصادية والتربوية في محافظاتهم. واصدر الامير في يناير قرارا بتشكيل الحرس الوطني الذي سيتحول الى قوة عسكرية منفصلة عن الجيش وداعمة له. وهدف الحرس الوطني ان تصل قوته الى ١٠٠٠ جندي اغلبهم من غير البحرينيين. ويراسه نجل الامير، الشيخ محمد بن عيسى ال خليفة».

● وعلم ان عيسى بن راشد ال خليفة، رئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة، اصدر قرارا بمنع نادي العروبة من اقامة محاضرة للدكتور علي محمد فخرو، سفير البحرين في باريس. وكان النادي قد دعا الى المحاضرة المزمع عقدها في ٢٠ مايو المقبل تحت عنوان «انا المواطن العربي ... ماذا افعل؟ ». وجاء في رسالة المنع: «يؤسفنا افادتكم بعدم الموافقة على اقامة المحاضرة المذكورة اعلاه».

● وعلم ايضا ان مؤسسة نقد البحرين بعثت رسالة الى رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي التجاري لمنعه من تقديم جائزة البنك السنوية. وجاء في الرسالة ما يلي: «ان المؤسسة اذ تقدر الدوافع القيمة التي حدت بمؤسستكم العامة الى انشاء وتوزيع هذه الجوائز، الا انها ومن منطلق الحرص على فاعليتها وتحقيقها للاهداف الوطنية المنشودة منها، فانها ترى ان تقوم بتنظيمها وادارتها الجهات الرسمية المختصة بها في الدولة فقط... وعليه فانه يرجى التكرم بمراعاة ان منح الجوائز وتنظيم مثل هذه المناسبات سوف يناط مستقبلا بالجهات الرسمية فقط».

٢٩ ابريل

● بعث السيد ديريك فاتشيت، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية رسالة الى السيد دوغلاس هاميلتون، منسق حقوق الانسان بالمركز الاسكوتلاندي لحقوق الانسان جوابا على رسالتين بعث بهما الى كل من روبين كوك، وزير الخارجية، وتوني لويد، وزير حقوق الانسان بالحكومة البريطانية، حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين جاء فيها مايلي: «كما اوضحت في النقاش المؤجل بالبرلمان في ٣ يونية، فانني قلق بشأن سجل حقوق الانسان في البحرين. وقد استعملنا اتصالاتنا المنتظمة مع السلطات البحرينية، كما هو شأننا مع الدول الاخرى، للدعوة الى تحسين حقوق الانسان والحريات العامة وتاكيد قلقنا حول الادعاءات المحددة للانتهاكات التي اثيرت امامنا. وحول موضوع اللجنة الفرعية لحقوق الانسان، فقد اوضح روبين كوك لوزير الخارجية البحريني في ١ سبتمبر بانه اذا لم تعالج البحرين دواعي القلق الدولي المشروع بالتطوير في مجالات حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية التجمع فان صدور قرارات مثل الذي صدر في اغسطس سوف يكون امرا لا مفر منه. وحث البحرين كذلك على التصديق على الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية. وفي رأيي فان استمرار اتصالاتنا الثنائية يوفر افضل الفرص لكل من حكومة البحرين وهذه الحكومة لمعالجة حقوق الانسان معا. وفي ضوء التزامنا القوي بهذا النهج فانه ليس لدينا الخطط لتبني قرار حول البحرين خلال الدورة الحلية للجنة. كما لم نستلم طلبا للاشتراك في تبني قرا رمشترك».

● وكما هو واضح من رسالة الوزير البريطاني فان عدم تبني قرار حول البحرين في دورة لجنة حقوق الانسان في جنيف لا يعني عدم قناعة الدول بالملف الاسود لحقوق الانسان في ذلك البلد، بل تؤكد الرسالة مدى القلق البريطاني من سلوك حكومة البحرين وقمع الحريات العامة.

● وعلى صعيد اخر بدأت المجموعة غير الشرعية التي فرضتها العائلة الحاكمة لادارة جمعية المحامين البحرينية تشعر بنفور المواطنين منها بعد ان اتضح انها لم تعد غير ادوات بايدي جهاز القمع الخليفي، فاصدرت بيانات غير موقعة (يعتقد انها مكتوبة في وزارة الداخلية) تلوم المحامين الرافضين لقرار حل مجلس الادارة المنتخب، والمطالبين بالغاء ذلك القرار، وتطلب منهم عدم التحدث في ذلك الموضوع. وردت الادارة المنتخبة ممثلة باحد افرادها، المحامي فريد غازي جاسم، ببيان قوي يشجب سياسة تكميم الافواه التي تسعى المجموعة المفروضة على الجمعية لفرضها على المحامين. وجاء في بيان مجلس الادارة المنتخب ما يلي: «يتوجب علينا في هذا المقام ان نبين لمجلسكم المعين بان الخلاف القانوني في قرار التعيين ومصادرة حق الجمعية العمومية في الانتخاب هو خلاف في ما بين المحامين ووزارة العمل التي اصدرت هذا القرار. اما الزملاء اعضاء المجلس المعين فلهم كل تقدير واحترام منا مقدرين لهم قبولهم بالتعيين وظروف قبولهم بهذا القرار، ونمتلك اياهم حق الاختلاف في الراي، منوهين بأن بعض اعضاء مجلسكم المعين توجه بالاساءة الى المجلس المنتخب، الاخير ومجالس الادارة السابقة، قاصدين بذلك دق الاسفين في ما بين المحامين والجهات الرسمية التي نكن لها كل احترام وتقدير ونشكل لها عضد الحق والعدالة كقضاء واقف، كل ذلك ونحن نترفع عن كل ما هو مسف ومتدن الى ما هو سام ومتحضر لخدمة هذا الوطن العزيز».

● وعلم ان لجنة حقوق الانسان التابعة لرابطة اهل البيت الاسلامية العالمية، التي تتخذ من لندن مقرا لها بعثت رسالة عاجلة الى امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حول تعريض الشيخ عبد الامير الجمري الى التعذيب جاء فيها ما يلي: «بلغنا انباء مقلقة حول وضع الشيخ عبد الامير الجمري ورفاقه في سجون البحرين. وقد سلمنا رسالة يدوية موجهة الى سموكم بيد سفيركم في لندن الذي اكد لنا ان الامور سوف تتحسن عندما التقى به وفد من اخواتنا العاملات في لجنة حقوق الانسان. اننا على ثقة ان حكمتكم في معالجة الاخور لا ترضى ان يتعرض الشيخ الجمري ورفاقه لاي ضغوط قد تؤدي الى تصعيد الازمة التي نريد لها ان تحل بالوسائل السلمية والديمقراطية وليس بالعنف. اننا نامل من سموكم تدخلا شخصيا لحل هذه الازمة باطلاق سراح الشيخ الجمري ورفاقه وانتم تعلمون ان ذلك سوف يؤدي الى ارتياح لدى الملايين من المسلمين ومحبي الحرية في انحاء العالم». ووقعت الرسالة المهندسة نعم علاوي، منسقة حقوق الانسان باللجنة.

● ويسود البلاد هذه الايام توتر شديد حيث بدأ موسم العاشوراء يعيد للمواطنين الشعور بالمسؤولية الانسانية والشرعية تجاه الشهداء والمعتقلين وخصوصا الشيخ الجمري واخوته. وتسعى الحكومة لمنع المسيرات الدينية التقليدية في عدد من المناطق، بعد ان اعتقلت مئات المواطنين في الاسابيع السابقة، وبث في البلاد اجواء من الرعب والارهاب. ويعتزم المواطنون الاستفادة من هذه المناسبة لتاكيد المطالب الشعبية العادلة وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. كما يتوقع رفع الهتافات المدوية في كل مكان مطالبة باطلاق سراح الشيخ الجمري ومنع المعذب عادل فليفل عن الاستمرار في تعذيب القائد الشعبي، عضو المجلس الوطني. ويبدو اصرار الاحرار في البلاد اقوى من تهديدات الحكومة الامر الذي يعني استمرار التوتر حتى نهاية الموسم.

شجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء

كبير أنت بحجم هموم هذا الشعب، وراسخ أنت كثبات أبي قبيس، وعملاق أنت مثل شموخ الاسلام ورسالته. يخافك أعداء الشعب والانسانية فيودعونك الزنزانات معتقدين انك ستنحني او تصغر او تتراجع، واهمين ان البطل يخشى القيود او ان الاسد تروضه الاغلال. لكنك في زنزانتك الصغيرة تقض مضاجعهم بصمتك، وتسلب الراحة من نفوسهم بصبرك، وتزلزل الارض تحت اقدامهم بإصرارك. وتغيبك عن جماهيرك الحاشدة لم يحل عقدتهم، ولم يحقق آمالهم في القضاء على روح هذا الشعب وعناوين صموده. فما يزال الشعب معطاء، يزداد معينه كلما اشتدت محنته ويتسابق في صنع الملاحم والبطولات كلما ازداد الارهابيون بطشا وقتلا واعتقالا للابرياء. واذا كانت حناجر الشباب لم تتوقف عن الهتاف بحياتك والذود عن حرية الوطن واستقلاله فان اقلام الكتاب والمفكرين لم تتوقف عن كشف زيف النظام وارهابه واكاذيبه، يتساوى في ذلك مريدوك خارج الوطن او رفاقك على درب الحرية والعدالة الذين يمارسون دورهم الطليعي على تراب ارض الآباء والاجداد.

عصفورة صغيرة ودعتك يوم اعتقلوك بدمعة سالت من عينيها وسقطت على الارض فانبتت وردة جميلة على باب بيتك، وما تزال العصفورة تزغرد كل يوم بالحان نفهم ترانيمها وان كانت بلغة الطير. هذه العصفورة الحزينة حلت على كل بيت فأيقظت اهله من نومهم يوم اعتقلوك ومنعتهم من الخلود الى النوم ما دمت تقضي لياليك ساهرا من اجل شعبك. لقد سخر نظام الارهاب والجور كل امكاناته لاصطياد تلك العصفورة ففشل فشلا ذريعا، وجاء بالخبراء من بريطانيا ومصر وبقية الامصار لوضع خطط لقتل الطير، وما يزال هؤلاء الخبراء يندبون حظهم العاثر. فلقد تحولت العصافير كلها الى رسل للقضية واصبحت ترتد الاهازيج التي اطلقتها عصفورة بيتك، واصبح صداحها يتجاوز حدود الوطن ويصك اسماع عشاق الحرية في كل مكان. وعندما ذهب الجلادون الى جنيف الشهر الماضي لمواجهة الغضب الدولي المتنامي ضد قوى الظلام والتخلف والرجعية في اوال، صعقوا لدى رؤية العصافير هناك، فضلا عن البشر، وهي ترتد هتافات الحرية والكرامة والعدالة وتتحدى نظام البطش والارهاب.

لقد أطربتنا حمامة الحي طويلا فلم نبغ عنها بدلا، واصبح هديلها في كل دوحة يتناغم مع اصداء المحنة في نفوس ابناء اوال، وفشل النظام في محاولاته القضاء على كل صوت لا يتناغم مع اطروحات جلاديه. فمن وراء القضبان ترتفع صرخات الحرية متمردة على القيود والاغلال، ومن خلف الستار الحديدي تمتد قبضة شهيد ووري جثمانه التراب فأبى الا ان ترتفع قبضته فوق تراب القبر متحدية القتلة والجلادين، وهاتفة بحياة الشعب ومطالبه العادلة ومنادية بحرية الشيخ الكبير، أبي جميل. لقد جن جنون آل خليفة فأمروا عبيدهم بتعذيب الشيخ الجليل لاجباره على التوقيع على افادات مزيفة كتبت بآلات التعذيب ونسجها خيال «الخبراء»، وهددوا القائد الكبير بقتل ابنائه والاعتداء على عرضه فلم يهن ولم يلن ولم يتنازل، بل كان الصمود والشموخ والثبات سلاحه بوجه المعتدين. وقال لهم بلغة الواثق من نفسه: «انني اعشق حريتي، ولكن حرية شعبي اولا»، وقال ايضا: «ان اولادي ليسوا افضل من الآخرين، فكل ابناء الشعب ابنائي». وفوض امره الى الله وقال بعد ساعات من التعذيب والتهديد: «افعلوا ما شئتم، فان الله معي وهو ناصر المستضعفين». الظالمون يعلمون انهم اضعف من مواجهة الشيخ وهو يتحرك بين بقية المواطنين، فكل كلامه تعبير عن روحه المحبة لامن البلاد واستقرارها وكله ادانة دامغة للنظام الخليفي ومرتزقته، فظنوا واهمين ان بامكانهم التاثير عليه وهو في الاغلال.

يا أبا جميل: اذا ضاقت عليك زنزاناتهم فان قلوب محبيك تسعك بحبها وولائها، فلك في قلب كل مواطن حر مكان آمن تخلد اليه. فمنذ ان عرف ابناء شعبك ما تتعرض له من محنة على ايدي اعداء الشعب والانسانية تحول نهاره ليلا واصبحت القلوب تغلي والنفوس تزداد غيظا وحنقا على جلاديك. لكن اصداء قضيتك وصلت الى كل ارجاء العالم فتحمس الاحرار في كل مكان للدفاع عنك والوقوف بوجه ارهابيي آل خليفة. وأنفق النظام اموال الشعب لشراء الضمائر والمواقف والاقلام والصحف، وانكشف الكثير من تلك الاحابيل، فازداد الشعب ايمانا بعدالة قضيته واصرارا على مواصلة الطريق الذي رسمته دماء الشهداء والمعذبين. وها هي جحافل الابطال في كل منطقة تستعد لخوض المعركة الفاصلة في اطار المقاومة المدنية التي اسستها كلماتك المتحضرة وفكرك الصافي ولسانك البليغ. فليس هناك خوف عليك لان الاسد اقوى من الثعالب والكلاب والحشرات، وليس هناك من يتوهم لحظة بان المواجهة ستحسم الا لصالح منطق الحق والعدل والدستور. فلو سمح للاستبداد بالاستمرار لتضاعفت اعداد السجناء والشهداء والمعذبين والمنفيين. لكن الامل الكبير الذي يخالج نفوس الاحرار ان الصمود والثبات ورفض التنازل او المساومة او التراجع من اهم وسائل التصدي للمخطط الهادف لتصفية الحركة الوطنية والمطالب العادلة. وما دام الشيخ الجمري في القيود فسوف تبقى القضية ساخنة متفجرة وسوف يبقى عنوان الظلامة قائما. فالشيخ الكبير عنوان كبير للقضية ومصداق لظلامة الشعب وارهاب الدولة. لقد قال الشيخ كلمته وأكد الشعب موقفه فليفعل القتلة والمستبدون ما يشاؤون فان مصيرهم الى الزوال بعون الله.

الشيخ الصامد

تقدم فأنت البطل ... وللشعب أنت الامل
وللصامدين العظام ... رسمت خطوط العمل
وللحب في أرضنا ... نسجت جميل الحلل
وفي كل أرجائنا ... تفديك أغلى المقل
فانك رمز النجاح ... وأعداك رمز الفشل
تكل سيوف العداة ... ولا يعتريك الكلل
ويسقط أعتى الطغاة ... وتصمد مثل الجبل
تناجيك كل القلوب ... وتقرأ فيك المثل
وصوتك في الخافقين ... يردد بين الملل
كلامك فصل الخطاب ... وقولك ينهي الجدل

■O■

نجلدت في المعتقل ... وألغيت معنى هبل
وحطمت كل القيود ... وكسرت رجل الجمل
وزعزت قصر الرفاع ... بعزم الجدود الأول
لانك حر عظيم ... يخافك حتى الاجل
رأيت اعوجاج الامور ... وحكما كثير الدجل
فأليت ان ينتهي ... عن الناس خطب جلل
وسرت حثيث الخطى ... لتصلح ما قد عطل
ستبلغ كل المنى ... فمن سار دربا وصل
سلام على قائد ... كبير عظيم بطل
فنجمك عم البلاد ... ونجمهم قد أفل

مشروع المقاومة المدنية خيار لا رجعة عنه - التتمة من ص ١

جنيف ان هذا الوفد المكون من ثلاثة عشر شخصا مامور لدى مرتزق اجنبي حديث العهد بالوظيفة ولم يكن سوى محام صغير في لندن. واذا كان غازي القصيبي وعيسى بوخوة واحمد الحداد وبقية العبيد الذين ذهبوا الى جنيف قد قبلوا لانفسهم بان يحركهم هذا الشخص الغريب على البلاد وقضاياها وشعبها فان ابناء البحرين قد ابيتوا ان اعتمادهم على انفسهم وفر لهم الكثيرمن التعاطف الدولي بدون اي تكلفة مادية.

ان هناك دروسا كثيرة مستفادة من تطورات الوضع في الاسابيع الاخيرة. منها ان الحكومة مستعدة للعب بالحديد والنار في تعاملها مع شعب البحرين، وهو امر لا يمكن القبول به ولا يمكن اخفاؤه طويلا. ولتاكيد كلام الامير في مقابلته مع مجلة «الحوادث» اللبنانية الشهر الماضي بان الوضع في البحرين عاد الى حالته الطبيعية انتشرت وحدات من الجيش في مناطق عديدة في احد ايام الشهر الماضي بشكل صبياني لم يرح احدا. وقد احتجت سفارات عديدة داخل البحرين على ذلك الاستنفار العسكري غير المبرر وغير المفهوم، بينما طرح المراقبون تفسيرات عديدة له. ولم تشغل المعارضة نفسها بتلك التفسيرات مكتفية باستعماله للتدليل على عدم واقعية تصريحات الامير، لان الوضع المستقر لا يحتاج لنشر وحدات الجيش في القرى والمناطق السكنية، فذلك لا يتم الا في حالات الضرورة القصوى وعندما تخرج الامور عن السيطرة.

لقد اخذت المعارضة على نفسها ان لا تتراجع عن موقفها المطالب باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح غير المشروط بعودة المبعدين وهو عهد اتفق عليه جميع اطراف المعارضة ووافق الشعب عليه من خلال التفاعل الكامل مع البرامج المرتبطة بمشروع المقاومة المدنية، ولا يمكن التراجع عنه او المساومة عليه. وامام المعارضة خيارات واسعة في مجال عملها بينما على الحكومة لكي تحتوي الوضع الاستمرار في تطبيق قوانين الطوارئ بدون حدود وابقاء السجون مكتظة بالاف المعتقلين ومن بينهم اطفال وشيوخ، وهو امر يتناقض مع الاعلانات التي نشرتها الحكومة مؤخرا في عدد من الصحف البريطانية تعكس وضعا طبيعيا في البلاد. فما دامت السجون مكتظة بالابرياء وما دام قانون امن الدولة هو الذي يحكم البلاد وما دام الاعتماد على المرتزقة الاجانب هو السياسة العامة للحكومة فمن المستحيل عودة الاوضاع الى طبيعتها. والمعارضة مستعدة للحوار الايجابي في الوقت الذي لن تتخلى فيه عن مشاريعها التعبوية القائمة على اساس المقاومة المدنية واللجوء الى المؤسسات الدولية لدعم موقفها، وهو مشروع اثبت نجاحه وسوف يستمر بعون الله.